الدارة النحويّة البلاغيّة

مقاربة نظريّة لتعليميّة الألسنة*

محمّد صلاح الدين الشريف

كلّيّة الآداب والفنون والإنسانيّات

جامعة منّوبة، تونس

موجز البحث

غرض البحث مدّ المدرّسين بمعطيات نظريّة قد تعدّل اختياراتهم في البحث والتعليم. ذلك أنّ بعض هذه الاختيارات تقوم في جميع مستويات التعليم اللغويّ على عرف نظري يفصل بين مكوّنات المواد التعليميّة، كفصل ما يسمّى بدرس النحو عمّا يسمّى بدرس الصرف أو البلاغة، أو تحليل الخطاب، فصلا لا يقوم على أسس تخضع للمراقبة النظريّة المنهجيّة، ويناقض الحدس التعليميّ ومبادئه الصريحة الداعية إلى تكامل المواد، ممّا قد يرسّخ في ذهن المتعلّم منوالا إجرائيّا يخالف مبادئ الجهاز وقواعده، ويعرقل تقبّله للنظريّات المجاوزة للفواصل المصطنعة بين المنظومات. لئن كان هذا العرض لا يناقض الحدس التعليميّ العامّ ، فإنّه لايوافق بعض المقاربات السائدة في التعليمين الثانويّ والعالي ، والمتأثّرة بنظريّات تفصل دراسة الجهاز النحويّ عن الجهاز المنتج للخطاب. وبالتالي، يسنّ لمقاربة نظريّة تفترض أنّ النحو برنامج عرفانيّ تعامليّ لحوسبة طبيعيّة تسمح للمجموعة بمعالجة المعلومات ويشتغل اجتماعيّا في إنتاج الخطابات، داخل دارة نحويّة بلاغيّة منغلقة عن الخارج المرجعيّ، لا تتعامل معه إلا عن طريق ما يوفّره له الجهاز العصبيّ المركزي الذي يؤوّل معطيات الإدراك الحسّي حسب مقتضيات تشكّله الحيويّ دون أن يعكس بالضرورة الواقع.

الكلمات المفاتيح: دارة نحويّة بلاغيّة - برنامج نحوي - تعامل - تعليميّة - خطاب -

Résumé

Cet article tente de fournir aux enseignants des notions théoriques afin d'ajuster leurs choix dans la recherche et la didactique. En effet, dans tous les niveaux de l'enseignement de la langue, ces choix sont basés sur un savoir conventionnel qui sépare entre les composantes des matières enseignées. Ainsi, ce qu'on appelle grammaire, morphologie, rhétorique, ou analyse de discours sont étudiés séparément sans aucun contrôle théorique méthodologique, et en contradiction avec l'intuition pédagogique et les principes de la didactique qui ne cessent d'appeler à la complémentarité des différentes matières. Ce qui risque d'établir dans l'esprit de l'apprenant une pratique qui va à l'encontre des principes et des règles qui régissent le système, et qui l'empêche de recevoir les théories qui dépassent les séparations artificielles entre les modules. Ainsi, cet article, tout en étant en parfaite conformité avec l'intuition générale des didacticiens, n'est pas d'accord avec les approches répandues dans l'enseignement secondaire et supérieur, et qui sont influencées par des théories qui séparent l'étude du système grammatical du système qui produit les discours. Par conséquent, il participe à la fondation d'une approche qui soutient que la grammaire est un programme cognitif interactionnel d'une computation naturelle qui permet à la collectivité de traiter l'information et qui fonctionne dans la production des discours dans un circuit grammatico-rhétorique fermé par rapport à la référence extralinguistique, avec laquelle il n'interagit que par l'intermédiaire des données fournies par le système nerveux central qui interprète à sa manière les données de la perception sans refléter, pour autant, nécessairement la réalité.

---

* تكريما للأستاذ عبد القادر المهيري الذي درّس النحو والبلاغة لجيل سهر على إنماء الحقلين بالجامعة، وألّف كتبا مدرسيّة فيهما وترجم مؤلّفات مهمّة في اللسانيّات وتحليل الخطاب.

المقدّمة

لا تصدر، في الغالب، بعض الاختيارات التعليميّة المتّبعة في مستويات التعليم اللغويّ عن تصوّرات نظريّة واضحة متكاملة متناسقة. فبناء على عادات تعليميّة، كثيرا ما يتحوّل التمييز بين درس الأدب ودرس اللغة إلى تمييز فاصل بين علم النحو وما يحتاج إليه الأدب من علم البلاغة، ويتحوّل التمييز بين المقاربة المدرسيّة للنحو والمقاربة المدرسيّة للمفاهيم اللسانيّة الحديثة إلى تمييز فاصل بين العلمين. هذا مع العلم أن الفصل التعليميّ بين النحو والبلاغة منذ شروح المفتاح بالخصوص، والفصل التاريخي الذي أراده دي سوسير، بدون نجاح، قطيعة إبستمولوجيّة بين النحو التقليديّ واللسانيّات، فصلان شجّعا على تكريس الفروق[1]. وهي فروق تدعّمت عبر السنوات بسبب انتشار النظريّات اللسانيّة القائمة على تجزئة النظام النحويّ والمتعلقة بجوانب غرضها فهم خصائص الأنظمة الفرعيّة (صوتيّة أو صرفيّة أو معجميّة أو إعرابيّة أو دلاليّة أو تداوليّة)؛ وهي نظريّات ناتجة عن عدم توفّر نظريّات جامعة ومتماسكة في الآن نفسه[2]. هذا، وقد انتشر منذ القديم في وهم بعض الدارسين أنّ النحو منحصر في الجانب التركيبيّ من النظام الإعرابيّ، وأنّ الإعراب مقتصر على علامات الرفع والنصب والجرّ، وأنّ خصائص المعجم منفصلة عن خصائص النحو، وكادت الدلالة عند البعض تحول إلى أشباح غيبيّة تشطح خارج الأبنية اللفظيّة الدالّة عليها، وترسّخ في أوهام الكثيرين أننا نركّب الجملة بدلالة عارية من المقام، وأنّها بعد اكتمالها تتلبّس بالمقام فيلبسها قيمها البلاغيّة. وفي العموم، شجّعت بعض النظريّات على الفصل

---

[1] لم يكن غرض السكاكي أن يفصل بين النحو والمعاني والبيان والاستدلال. فبعضها عنده تمام لبعض على هذا الوجه: [نحو [معان [بيان [استدلال]]]]. انظر في هذا الشأن: مجدي بن صوف (2010)، "علم الأدب عند السكاكي"، نشر دار مسكيلياني والمعهد العالي للدراسات الأدبيّة والعلوم الإنسانيّة، بتونس. أمّا دي سوسير، فقد صرّح في مقدّمة دروسه أنّ أقرب العلوم القديمة للسانيّات إنّما هو النحو، وكان في ظنّه أنّ اللسانيّات الوصفيّة ستعوّض النحو القابع تحت المعياريّة. وهذا ما جعل الكثيرين بعده يظنون أن اللسانيّات علم مخالف. واستفحل هذا الظن عند الكثير من العرب؛ بل وجده البعض حلا مرضيا للمتنافسين يقسّم مجال الدراسة اللغويّة بين المجدّدين والمحافظين.انظر:

F. De Saussure. 1969, Cours de linguistique générale, publié par C. Bally et A. Sechehaye, Payot, Paris, p. 13 .

[2] من الطبيعيّ أن تستقلّ الأجهزة النحويّة الفرعيّة المذكورة بخصائص داخليّة تنطبق عليها، ولا تنطبق على غيرها، كما هي الحال في أنظمة طبيعيّة أخرى بيولوجيّة أو غيرها. لكن هذا لا يعني أنّ "الجسم" اللغويّ مجرّد توافق بين أجسام مختلفة متوازية أو متصاحبة. من مزايا المناهج البنيويّة التقليديّة أنّها بيّنت تراتب الأبنية حسب مستويات نظاميّة مسيّرة بقواعد. وهو ما يجعل وظيفة الجملة الخطابيّة غير منفكّة بنيويّا عن وظائف الأبنية والوحدات القصوى والوسطى والدنيا. فبين الصوتم وسماته والكلمة وصرافمها، والمفردات والمركّبات أكثر من خيط ناظم.

بين الأجهزة، وشجّعت، بالخصوص، بعض المقاربات اللغويّة والفلسفيّة والمنطقيّة على فصل الدراسات البلاغيّة عن الدراسات اللسانيّة، حتى انتشر في ظنّ البعض أنّ ما سمّي بالتداوليّة، علم لا صلة له بما كان يسمّى بالبلاغة، ولا يندرج في ما يسمّى باللسانيّات. وكان لبعض الأعلام من اللسانيّين والمناطقة دور حاسم في هذا الفصل. فالتفكير اللغويّ الغربيّ الحديث، لم يدخل عوالم العمل اللغويّ من الباب اللسانيّ، على غرار ما كان من شأن البلاغة العربيّة التي ولجت الميدان باعتباره معاني الكلام النحويّ، بل ولجته من باب الفلسفة اللغويّة المشغولة بقضايا المنطق منذ أرسطو، إلى فريقه (Frege) وبيرس (Peirce) وأستن (Austin) وسيرل (Searle) وغيرهم.

لا نناقش الجدوى المنهجيّة، سواء أكانت علميّة أم تعليميّة، في تجزئة المعطيات المدروسة حسب اختصاصات جزئيّة، ما لم تُجْرَ هذه التجزئة المفتعلة على فصل الظواهر فصلا يعارض خصائص انتظامها؛ ولا نعارض فكرة كون الأنظمة الكبرى تتكوّن عادة من أنظمة صغرى ذات خصائص مستقلّة، ما لم تُؤدّ هذه الفكرة إلى إهمال التناسق الانتظامي بين المجموعات المكوّنة للكلّ؛ ولا ننكر أنّ العلم في تاريخ تكوّنه قد يضطرّ إلى حصر مجاله في القابل للوصف والتفسير في انتظار ارتقاء نظريّاته إلى كفاءات وصفيّة تفسيريّة أرقى. ما ينبغي تجنّبه أن تتحوّل الاختيارات التعليميّة الميسّرة للمتعلّم، وأن تتحوّل المناهج الاختزاليّة الميسّرة للعالم، وأن تتحوّل خاصيّة التعدّد المنظوميّ في الأنظمة الطبيعيّة، جميعها إلى عقائد إيمانيّة تحكم بالفصل الجازم بين الظواهر المترابطة.

إنّ الفواصل المقنّنة في التعليم والتنظير كثيرا ما تكون مخالفة لحدس الجمهور الآخذ بالأشياء على السجيّة. فالمتكلّمون باللسان على السجيّة لا يميّزون بالفعل بين ما يصدرونه من خطاب وما يتّبعونه على غير وعي من قواعد، ولا يعتبرون المرء مكتسبا للسانهم إلا متى صار متحدّثا به مثلهم؛ فالعبرة عندهم باكتساب القدرة على التواصل العاديّ. وفي رأينا أنّ حسّ المتكلّم من مشمولات النظر اللسانيّ؛ فهو يقتضي التبرير والتفسير حتى وإن لم يكن موفّقا. وهو نفسه الحدس الذي على أساسه سمّى النحاة الأوائل النحو نحوا. فالقدماء يقرّون ، طبقا لهذا الحسّ المشترك، أنّ الغرض الأوّل من وضع علم النحو سنّ الأحكام المسيّرة لكلام أهل اللسان حتّى ينتحي المتعلّمون سمتهم في الخطاب. فالنحو في معناه الاصطلاحيّ الأوّل ساذج، قائم على أنّ المتعلّم ينحو نحو المتكلّم الأصيل في إصداره للكلام. فهذا هو المشروع الأوّل للنحو.

لذا، كما سمّى الإغريق الحدّ الأدنى من الخطاب خطابا (phrase)، فكذلك العرب سمّوه كلاما بنفس المعنى. أمّا عبارة '**الجملة**' التي ابتدعها المبرّد[1]، في ما يبدو لنا، للدلالة على مجموع الفعل والفاعل وما كان في حيّزهما، فتقدّم معرفيّ يدلّ على وعي أهل العصر بما يميّز '**الإسناد النحوي**' من '**الحمل المنطقي**'[2]. وهو وعي صريح لم يحصل عند الغربيّين إلا بعدهم. ولمّا كان الكلام/الخطاب موضوع النحو، لم يكن القدماء في البدء يميّزون بين الوحدة المجرّدة ونسخها المنجزة؛ فالتمييز بين المفهوم النحويّ المجرّد للجملة والمفهوم الخطابيّ المنجز لها أمر مستحدث، وغير صريح عند كلّ اللسانيين[3]؛ وعليه بُني التمييز بين '**لسانيات الجملة**' و'**لسانيّات الخطاب**'. ولا نرى التمييز بين المستويات التجريديّة مقتضيا بالضرورة التمييز بين العلمين تمييزا فاصلا. فالفاصل بين حقيقة الجملة الخطابيّة البلاغيّة المنجزة وحقيقتها اللسانيّة النحويّة المجرّدة تماثل، كما سنرى، الفاصل بين البرنامج الجينيّ والأفراد المحققة له والحاملة لشفرته في الآن نفسه.

فرضيّة هذا البحث الأساسيّة أنّ الخطاب[4]، مهما كان نمطه، متولّد جزئيّا، إن لم يكن كلّـيّا، عن الجهاز النحويّ، وأنّ '**دلالة الخطاب**'، من هذا الوجه، قائمة على '**أسس نحويّة**'. وذلك أنّ النحو، بما هو أحكام البرنامج المولّد للخطاب، يكوّن مع البلاغة، بما هي أحكام الإنجاز المكيّفة للمنجز بحسب المقامات، '**دارة نحوية بلاغيّة**' واحدة منغلقة على نفسها دون '**الخارج اللغوي**'. فمفاد فرضيّتنا إذن معارض لبعض المسلمات السائدة في شأن العلاقة بين الظواهر اللغويّة وأشياء الكون.

---

[1] لا نعرف نصّا ذكر الجملة قبل المبرّد في المقتضب: "وإنّما كان الفاعل رفعا لأنّه هو والفعل **جملة** يحسن السكوت عليها وتجب بها الفائدة للمخاطب" (ج1، ص 8)

[2] كثيرا ما يستعمل المحدثون عبارة الإسناد في موضع عبارة الحمل والعكس. والأوفق في رأينا أن نحافظ على الفرق بينهما. فالإسناد نحويّ، علاميّ حسب التعبير السوسيريّ، إذا هو علاقة بين علامتين كلتاهما مجموع دال ومدلول. وأمّا الحمل، فدلاليّ خالص؛ والمنطق حسب المؤسّسين مجاله المعنى لا اللفظ، فلا يصلح له مصطلح الإسناد. لذا، قد تتضمّن بعض المركّبات حملا، دون أن تكون إسناديّة. فقولك "أغضبني ضرب زيد الشديد" إسناد واحد، وفيه رغم ذلك أكثر من ثلاثة حمول.

[3] يتضمّن تصنيف الجمل في الأنحاء التقليديّة الأشكال النمطيّة للجملة. إلا أنّ تصوّر الجملة باعتبارها كلاما خطابيّا أدنى كان تصوّرا سائدا. ولعلّ ذلك ما منع ف. دي سوسير وتلامذته المباشرين من اعتبارها وحدة نظاميّة. فهي عند بالي (Bally) وبنفنيست (Benveniste) وقيّوم (Guillaume) من الكلام لا من اللسان؛ وذلك على خلاف مرتيني (Martinet)، فقد كان متأثّرا بالتطوّرات اللسانيّة الأمريكيّة. ولعلّ كتابات لاينز (Lyons) تشتمل على أقدم تمييز واضح بين الجملة باعتبارها نمطا تركيبيّا مجرّدا والجملة باعتبارها وحدة نصيّة. وذلك بفضل مجهود البنيويّين السلوكيين في تصنيف الأبنية وتنميطها، تنميطا ساعد التولديّين على افتراض حقيقتها الذهنيّة: (Lyons . 1970.p.136)

[4] نعرّف الخطاب بأنّه نوع من جنس القول؛ فهو، من حيث هو قول، لفظ دال على معنى يوجّهه قائل إلى سامع؛ ويتميّز عن سائر الأقوال باكتماله واستقلاله البنيويّ، بمقتضى قواعد النحو ومبادئه. وهو نفسه ما عبّر عنه القدماء بالكلام الذي يحسن السكوت عليه. ولا يعني الاستحسان ضرورة السكوت، بل تمام البنية. وهو انقطاعها، من حيث هي هي، عمّا قبلها وما بعدها، لا انقطاعها مطلقا عن غيرها.

1. إشكاليّة الانفصام بين نظريّتي المعرفة والعمل

تندرج الإشكاليّة، في عمومها، في الإطار الفلسفيّ التقليديّ لقضايا المعرفة والعمل، مع أبعاد حديثة نتجت عن تقدّم المعرفة في تناول العرفان[1] والسلوك، ولا سيّما السلوك الحيوانيّ. فقد تبيّن في المجال الإيتولوجيّ أنّ دراسة السلوك الحيوانيّ، مهما كانت رتبة الحيوان، هو المجال الضامن لمعرفة علميّة سليمة للبرامج العصبيّة المتضمّنة في غرائزه. وهو أمر يرى فريق من علماء اللسانيّات النفسيّة صلاحه في فهم ما سمّاه بعضهم بالغريزة اللغويّة عند الإنسان .(Pinker.1964)

هذا المنهج الطبيعيّ الجامع بين السلوك وما يقتضيه من عرفان يجاوز المعرفة الواعية الموعيّة، يدعونا إلى تقليب النظر في طبيعة العلاقة بين القدرات اللسانيّة والقدرات الإنجازيّة، وإلى البحث، تبعا لذلك، في المفاهيم والمناهج الضامنة لوصف متناسق سليم.

1.1. الإشكال النظريّ

ينجرّ عن هذا المنحى، إذا بقينا في مستويي التنظير والإجراء المنهجيّ، تساؤل تقليديّ عن "أيّ النظريّات اللسانيّة المتنافسة أوفى بما تقتضيه الوقائع اللسانيّة من وصف وتفسير" وهو تساؤل ينال، بدء ذي بدء، من كلّ المقدّمات اللسانيّة القائمة على التسليم بوجوب الفصل التامّ بين نظريّتين لسانيّتين نظريّة للسان أو المقدرة ونظريّة للكلام أو الإنجاز(Chomsky.1971.p.12-30)، حتّى وإن كنّا في حاجة إلى نظريّتين أو أكثر. فمن المعقول، بالمقارنة إلى ظواهر طبيعيّة أخرى، أن تكون وحدات البرنامج النحوي وخصائص انتظامه على هيئة مخالفة

---

[1] نطلق عبارة العرفان (Cognition) ، في جميع كتاباتنا منذ أواخر الثمانين من القرن الماضي، على المعلومات التي يعالجها الذهن بصورة طبيعيّة سواء أكانت واعية مَوْعيّة أم غير واعية ولا موعيّة. وذلك على خلاف المعرفة (Knowledge/Connaissance)؛ فهي لا تكون إلا واعية موعيّة. لذلك يصحّ الحديث عن معرفة علميّة، ولا يصحّ عن عرفان علميّ. وبذلك، فالتفكير في المعرفة نشاط فلسفيّ إبستمولوجيّ يحدّد شروط المعرفة، في حين أنّ العرفان موضوع بحث علميّ، غرضه اكتشاف خصائص اشتغال الدماغ في معالجة المعلومات. وهذا ما يجعل نظريّة المعرفة في حاجة إلى فهم طبيعة الذهن الصانع لها وإلى اكتشاف أصولها العرفانيّة، كما أن نظريّة العرفان في حاجة إلى تطوير الأدوات المنهجيّة المعرفيّة لاكتشاف خصائص الذهن باعتباره اشتغالا طبيعيّا للدماغ. ن. تقديمنا لـ(بن غربيّة .(2010

لوحدات الخطاب وانتظامه؛ إلا أنّ هذه الإمكانيّة، وإن كنّا نرجّحها، لا تبرّر إنشاء نظريّة للخطاب مستغنية عن البرنامج النحويّ المولّد له[1].

قد تؤدّي وجهة النظر هذه إلى التشكيك نسبيًا في بعض المواقف الناتجة عن نظريّات مهمّة تبلورت للإجابة عن أسئلة خاصّة بإحدى المقدرتين، كالنظريّات البلاغيّة ومنها '**التداوليّة**' أو '**تحليل الخطاب**' أو غيرهما. فبعض هذه النظريّات مبنيّ بناء مستغنيا عن اعتبار الشروط والضغوط الناتجة عمّا نسمّيه بـ'**البرنامج النحويّ**'، استغناء لا مبرّر منهجيًا له[2]. وفي المقابل، قد نصطدم، عند فتح النظريّة النحويّة على بعض المواضيع البلاغيّة التداوليّة، بمعارضة نظريّات قويّة من غير اليسير استبدالها بما يضاهيها، كالنظريّة التوليديّة. فهي نظريّة متشدّدة في الفصل بين الوجيهتين العرفانيّة الجوّانيّة (الدخلانيّة)، والإدراكيّة البرّانيّة[3]، لأسباب مدعومة منهجيًا، وتبدو وجيهة.

2.1. الإشكال التعليميّ

يطرح العنوان الفرعي لهذا المقال، تساؤلا تقليديًا آخر في مجال التعليميّة[4] عن "أي النظريّات اللسانيّة أنسب للتدخّل التعليمي"[5]. وهو سؤال قلّما يُطرح

---

[1] لا ندّعي أنّ المنظرين على غير وعي بعدم جدوى الفصل التامّ. فكلامنا منذ البدء مناسب لوضع تعليميّ سائد ذي أثر في بعض البحوث الجامعيّة.

[2] في العموم، لا يمكن تفسير بعض الخصائص الخطابيّة العامّة والقابلة للانطباق في استعمالنا لجميع الألسن إلا بافتراض كونها تجاوز اختيار المتكلّم الفرد، وتنبع من مبادئ نحويّة تسيّر النظام. فليس من الصدفة مثلا أنّ بعض الجمل الدائرة في الكتابات التداوليّة تؤدّي نفس المعاني خارج كلّ سياق، مثل اقتضاء الجملة "انقطع زيد عن التدخين" معنى كونه <كان يدخّن>. وفي رأينا أنه يمكن صياغة أحكام المحادثة التي اقترحها قرايس (Grice)، صياغة لسانيّة عامّة في إطار نظريّة متكاملة لاقتصاد النظام النحوي في اشتغاله. في هذا الإطار دفعنا بعض طلبتنا إلى سبر الأبعاد النحويّة لبعض الظواهر المعتبرة تداوليّة. انظر مثلا: (نجوى بن عامر، 2005.)

[3] نستعير في مجال العرفانيّة العلميّةالحديثة بعض المصطلحات الواردة في العرفانيّة القديمة غير العلميّة. فالمقابلة (internaliste / externaliste) تجد في الزوج الاصطلاحي التقابلي (برّاني / جوّاني (أو دخلاني)) ما لا تجده في المقابلة (داخلي / خارجي) الموافقة للمقابلة (interne / externe). انظر للتعريف بالمفهومين في (Chomsky 1995 ; 2000)

[4] نعني بالتعليميّة العلم المختصّ بنظريّات التعليم وطرق إجرائه. وقد شاعت تسميته خطأ بالتعلّميّة في تونس. وهو مصطلح ناتج عدم فهم بعضهم للفرق بين عمليّة التعلّم التلقائيّة المحدّدة باستعدادات ما قبليّة، وعمليّة التعليم التي تقتضي طرفا خارجا عن المتعلّم وظيفته جعل المتعلّم يتعلّم بوسائل وطرق ناجعة يحدّدها العلم. فالتعلّم جعل الفاعل نفسه يعلم، والتعليم جعل الفاعل المفعول يجعل نفسه يعلم. وهذا الجعل المضاعف هو ما سمّاه القدماء بالجعل والمطاوعة.

[5] نعني بـ'التدخّل التعليميّ' جميع الطرق والوسائل التي يستعملها المعلّم بدخوله في عمليّة التعلّم الطبيعيّة لتوجيهها أو تحفيزها أو تعديلها. ومعناه أن عمليّة التعلّم جارية بطبعها على وجه ما عندما يتدخّل الجعل التعليمي.

عمليّا في ثقافتنا المدرسيّة، إلا إذا استثنينا ما يمكن نعته بـ'**التعليميّة النظريّة**' حيث تبنى الدروس عادة على نقل الشائع في الكتابات الأجنبيّة.

ذلك أنّ '**النحو المدرسيّ**'، وفيه عموما يندرج تعليم العربيّة في الجامعة، مضطرّ تحت ضغط التقليد المدرسيّ إلى الخضوع، بدرجات مختلفة حسب الأشخاص، لـ'**عرف علميّ سائد**'[1] لا يميّز بين ما نسمّيه بـ'**النحو الطبيعيّ**' و'**النحو الصناعي**' تعبيرا عن الفرق بين الطبيعة الموصوفة والعلم الواصف[2]. وهو عرف كثيرا ما تتحكّم فيه عقليّتنا النقليّة المسلّمة بسلطة علميّة تتجسّد في نصوص تعتبر عرفيّا ممثّلة للمعرفة الأصيلة. والغريب أن الحركات التحديثيّة في مؤسّسات التعليم والبحث كثيرا ما تتعامل مع المراجع الأجنبيّة ذات الصلة بالاختصاصات الإنسانيّة بنفس العقليّة النقليّة السائدة عند التقليديّين. فالكتاب المرجعي، سواء أكان قديما أم حديثا، إنّما هو، عند الكثير من الدارسين، رمز لمعرفة عرفيّة، وليس سجلا لمعرفة معقولة. هذا ما يجعل النحو المدرسيّ عرفا نقليّا ليس من أولويّاته التثبّت في مدى مطابقته للوقائع اللغويّة، أو لما يعتقد أنّه الأصل التراثي أو اللسانيّ؛ فالأصل، في نهاية الأمر، أصل اعتباريّ[3]. لذا، مهما كانت المواقف

---

[1] يستند النحو المدرسي، حسب التعليميّين، إلى ما يسمّيه المختصّون بالمعرفة العالمة. وهو مفهوم غير خاصّ بمجال الألسن، بل يطلق على جميع المعارف العلميّة التي إليها ترجع مختلف المواد التعليميّة. وفي رأينا أنّ هذا المفهوم لا ينطبق تماما على المجال اللغويّ؛ فالمادة التعليميّة ليست المعرفة العالمة بل موضوعها الذي هو اللسان نفسه. وقد بيّنا في دروسنا التعليميّة وما أشرفنا عليه من رسائل أنّ النحو المدرسي لا يعتمد على معرفة عالمة دقيقة بقدر ما يستند إلى معارف وتصوّرات وقع الاتفاق ضمنيّا على أنّها المعرفة العالمة. وهو ما دعانا إلى تعويض هذا المفهوم بمفهوم العرف العلميّ السائد.

[2] أنشأنا مفهوم في تدريسنا لأصول اللسانيّات وللتعليميّة المقابلة (نحو طبيعي / نحو صناعي)، لتركيز أنّ النحو ظاهرة طبيعيّة ذات أساس ماديّ ككلّ الظواهر الطبيعيّة الأخرى المدروسة في العلوم المعروفة بعلوم الطبيعة. وذلك أنّه من العوائق الإبستمولوجيّة في دراسة النحو وتدريسه غلبة التصوّر الثقافيّ الأدبيّ الفاصل بين االعلوم الإنسانيّة والعلوم الطبيعيّة. كذلك نسعى إلى إحداث تواز بين هذه المقابلة والمقابلة (منطق طبيعي / منطق صناعي) التي انتشرت في العقد السابع من القرن العشرين؛ وذلك تمشّيا مع موقفنا الذي يعتبر المنطق الطبيعيّ متجسّدا في اللغة الطبيعيّة المكيّفة بحسب ما تقتضيه خصائص الدماغ، ومع موقفنا المناهض للمقاربة الميتافيزيقيّة للعقل. فنحن كما نشير في هذا البحث وفي محاضرات سابقة، وبناء على ما ذكرناه في أطروحتنا (الشريف 2002/1993)، ننكر منهجيّا وجود عقل متعال خارج الخصائص الماديّة للدماغ. فالعقل الإنساني بناء يبنيه الجنس البشريّ في التاريخ بفضل التعامل اللغويّ القائم على المفهوم التعامليّ للنحو الذي ندافع عنه هنا. وإذن فالنحو الصناعي والنحو الطبيعي علمان مشتقان من أصل واحد للإجابة عن سؤالين مختلفين: كيف تشتغل اللغة عموما لمعالجة المعلومات معالجة جماعيّة؟ كيف تشتغل اللغة لإنتاج الأقوال الكاشفة عن حقيقة الكون؟. للنظر في مفهوم المنطق الطبيعي، انظر في كتابين تقليديّين: (Lakoff G.1972 / 1976 ; Grize J.B. 1996)

[3] الأمثلة في هذا الشأن كثيرة. نذكر منها الجملة الموصولة أو الجملة الاسميّة المبدوءة بناسخ فعلي. فالكثيرون يتوهّمون أنهما من المفاهيم الواردة ي كتب النحو القديمة.

الشخصيّة، ومهما كان نصيبها من الروح النقديّة، فدرس النحو غير درس البلاغة أو الصرف أو المعجم، وغير درس اللسانيّات أيضا، ودرس البلاغة غير درس التداوليّة؛ وإذن فالبحث في هذه المجالات يشجّع على الفصل النظريّ رغم الوعي بالتقاطعات في أغلب هذه الأنشطة.

إذا التقت هذه العقليّة النقليّة بما تستوجبه المؤسّسات التعليميّة من محافظة لها مبرّراتها المؤسّسيّة، فإنّه يبدو، تبعا لهذا الوضع الثقافيّ، أنّ التساؤل عن أنسب النظريّات اللسانيّة للتدخّل التعليمي تساؤل غير وارد في الأنشطة التعليميّة العاديّة؛ إذ الجواب التلقائي المتضمّن في الإجراء هو الالتجاء إلى العرف السائد الذي يشتمل، إضافة إلى الأصل التراثي الاعتباري، على انتقاءات شتّى لمفاهيم مستحدثة، لا تستعمل عادة ضمن منظومة علميّة وتعليميّة متماسكة.

يحسن بنا، رغم هذا، أن نطرح علميّا وتعليميّا في المستوى الجامعيّ تفاضل النظريّات النحويّة في مدى استيعابها لخصائص الخطاب[1]، وأن نطرح في جميع مستويات التعليم اللغويّ تفاضلها في قبول التدخّل التعليمي.

2. دور اشتغال البرنامج النحويّ في التعلّم والاكتساب

1.2. تفاعل النحو الكلّي والوسط التخاطبيّ في الاكتساب

في الحالتين، يستدعي كلا التساؤلين قضايا التعلّم والاكتساب[2]، على صورة تجعل التساؤلين مجتمعين على إشكال مزدوج. إنّنا، وإن كنّا لا نقول بـ'**المطابقة النفسيّة**' معيارا كافيا للتمييز بين النظريّات اللسانيّة[3]، نقرّ بأنّ الاكتساب محكوم

---

[1] من الجوانب الإيجابيّة التي ركّزناها في النحو المدرسي جعل مفهوم الجملة في علاقة قويّة بمفهوم النصّ. ذلك أنّنا انطلاقا من تقاليدنا المدرسيّة القائمة على تدريس النحو انطلاقا من النصوص منذ الستينات من القرن الماضي، أعدنا النظر في إعراب الجمل، باختزال الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب إلى جنس واحد، وهو الجملة المستقلّة صناعيّا والناتجة عن تقسيم النصّ إلى مكوّناته المباشرة. انطلقنا نظريّا من تعريف بلومفيلد للجملة، لتجنّب المكوّنات النصيّة غير الخاضعة للضغوط النسقيّة الجدوليّة القابلة للتقعيد، وانتهينا إلى تصنيف الجملة المستقلّة حسب موقعها من النصّ إلى ابتدائيّة واستئنافيّة واعتراضيّة، جاعلين كلّ صنف منها قابلا لتكوين النصّ ولاحتوائه على حدّ سواء، مستعملين في ذلك مفهوم الحكاية الوارد في النحو التقليديّ. للأسف لم يواصل طلبتنا وزملاؤنا الحفر المنظّم في هذا الاتّجاه واكتفوا باستغلاله تعليميّا على صورة رتيبة.

[2] نميّز اصطلاحيّا بين التعلّم والاكتساب؛ فعمليّة التعلّم حدث ممتدّ متدرّج متواصل يؤدّي في كلّ مرحلة من مراحله إلى التحصّل على معرفة ومهارة. نسمّي هذا الانتهاء المرحليّ اكتسابا. وكذلك المرحلة النهائيّة؛ فهي أيضا اكتساب، إلا أنّه اكتساب يتضمّن الاكتسابات السابقة منتظمة على صورة مناسبة لبعضها البعض.

[3] المقصود بـ"المطابقة النفسيّة" أن يكون ما يقرّه المنظر في ما يتعلّق باللسان المدروس مطابقا لحقيقة نفسيّة قابلة للاختبار والدحض. والمنتشر عند المغاربة هو استعمال "الكفاية النفسيّة". إنّ عبارة

باستعداد فطريّ ذي أصول بيولوجيّة (L.White. 2003 , Chap. 1. pp.1-9) ، وبأنّ التعلّم، بناء على ذلك، يخضع لعوامل ذات صلة بخصائص اشتغال الدماغ. فإن كان من المرجّح، في نظرنا، أن يكون للبرنامج النحوي، على غرار برامج أخرى ذات أصول بيولوجيّة، جانب ممتنع عن الاختبار النفسي المباشر[1]، فالمتوقّع أنّ تعلّم الألسنة قائم على عمليّات نفسيّة ذات أسس فزيولوجيّة وتتناول معلومات تمثّل أو تعكس خصائص الجهاز النحوي من حيث أنّه برنامج في حالة اشتغال[2]. فمن المرجّح منطقيّا أنّ الاستعداد الفطريّ لاكتساب الألسنة محكوم بغريزة "الحيوان العاقل" للاجتماع والتعامل التفاعليّ[3].

من الثابت البديهيّ منذ القديم أنّ التعلّم الطبيعيّ يحصل عند الطفل في '**الوسط التخاطبيّ**'. فإذا سلّمنا بأنّه يولد مجهّزا بيولوجيّا بملكة لغويّة أوّليّة فطريّة مشكّلة على صورة مّا، نقبل، تبعا للفكرة الشمسكيّة، بكونها '**نحوا كلّيّا**' **[ن ك]**، سلّمنا بأنّ تعلّم '**اللسان المحيط**' يقع بفضل جدليّة معيّنة بين انخراط الطفل برّانيّا على صورة مّا في الوسط التخاطبيّ التعامليّ الاجتماعيّ ومعالجته العرفانيّة جوّانيّا (دخلانيّا) للمعلومات النحويّة المستقاة من الخطابات بفضل أدواته العرفانيّة المحدّدة بمبادئ [ن ك]. يعني هذا أن الاكتساب الكامل للبرنامج النحويّ عند الطفل يتمّ في النهاية بفضل الاشتغال المستمرّ لهذا البرنامج في الوسط الاجتماعيّ اللسانيّ. وهو ما يرجّح في نظرنا، على خلاف السائد بين التوليديّين، أنّ مبادئ [ن

"الكفاية"، وهي في الأصل مصدر {كفى، يكفي}، كثيرا ما تستعمل بمعنى الكفاءة في الكتابات التعليميّة. ولا نرى وجها لهذين المعنيين؛ فليست القضيّة متعلّقة بكفاءة نفسيّة معيّنة، أو بكفاية شيء نفسيّ؛ إنّما المقصود أن يكون الوصف اللساني موافقا وملائما لما يعتقد أنّه موجود في ذهن المتكلّمين، باعتبار اللغة في المنظور التوليدي الوريث للمنظور السلوكي، حقيقة ذهنيّة نفسيّة، لا اجتماعيّة. فكلا المنظورين قائم على مبادئ الإبستمولوجيا الطبيعيّة ذات البعد الفردانيّ، ولا يعترف بوجود عرفان جماعيّ. لا يسعنا مناقشة هذه المسألة في هذا الإطار الضيّق، لكنّنا نلاحظ في العموم، أنّ بعض الظواهر الجماعيّة في عالم الحيوان، وإن كانت ناتجة عن مشاركات الأفراد المبرمجين فطريّا لها، فإنّه لا وجود لها في مستوى الأفراد، كالظواهر المختلفة لانتظام أسراب الطيور عند طيرانها.

1 دماغنا مثلا مبرمج للمحافظة على التوازن في الحالات العاديّة وفي بعض الظروف الخطرة. وجسمنا مبرمج أيضا لوظائف عدة كالمناعة وتوزين الإفرازات الغدديّة. لكن لا أحد يمكنه أن يفسّر انتظام العمليّات الدماغيّة على سبيل الاختبار النفسي، لكونها عمليّات تحتيّة.

2 أحسن مثال هنا هو البرنامج الجيني. فالبرامج الجينيّة لا توجد في لوح محفوظ خارج توارث الأفراد الحيّة المكوّنة للجنس المسيّر بمقتضى هذه البرامج.

3 نميّز بين التعامل والتفاعل. يمكن لأيّ فرد أن يتعامل مع فرد آخر دون أن يرتفع تعاملهما إلى درجة التفاعل، كأن يشترك عاملان في تفريغ شاحنة بمقتضى توزيع الأدوار، في حين لا يمكن لفنانين أن يخرجا عملا فنّيّا مشتركا دون أن يرتقي تعاملهما إلى درجة التفاعل. كذلك التعامل اللغويّ. يمكن أن يقف في حدود دنيا كالتعامل بين الدافع والقابض في شبّاك البريد، ويمكن أن يرتفع إلى مرتبة التفاعل إذا تحوّلا إلى صديقين يتحدّثان في نفس الهموم. فبناء التخاطب في الحالتين مختلف لسانيّا.

ك] إن لم تكن مشتملة على حوافز التعامل، فهي مشتملة على الأقلّ على ما يسمح باكتسابه.

2.2. الأساس الفطريّ لاكتساب التعامل التخاطبي

يدلّ هذا في رأينا على أمرين، نطرحهما فرضيّتيْ عمل، لدراسات ممكنة.

أوّلهما أنّ التعلّم والاكتساب يقعان طبيعيّا بفضل **'اشتغال تعامليّ'** للبرنامج النحويّ، وهو ما يرجّح، عندنا، أنّ الجهاز النحويّ متشكّل **'تشكّلا تعامليّا'**[1]، أي أنّه، كبعض البرامج الطبيعيّة الأخرى، كالتكاثر مثلا، متشكّل على هيئة تجعله لا يشتغل انفراديّا؛ وإذن فنحن نفترض أنّ اكتساب اللسان بفضل التعلّم إنّما هو اكتساب متضمّن للخصائص التعامليّة في برنامجه النحوي، وأنّ هذا ما كان لو لم يكن [ن ك] محتويا فطريّا على النواة التعامليّة السامحة بالتعلّم والاكتساب. لا يعني توفّر النواة التعامليّة بالضرورة وجود صورة مباشرة لما نعرفه عن التعامل من خصائص اجتماعيّة، بل يعني أن يتوفّر على الأقلّ ما يجعل هذه النواة التعامليّة ممكنة الوجود والاشتغال[2]. فنحن لا ننتظر مثلا أن يكون البرنامج النحويّ مشتملا على أحكام منظّمة للمخاطبة بحسب تراتبيّة معيّنة، كأن يخاطب السلطان تعظيما بضمير الغيبة، أو أن يتكلّم الواحد بصيغة الجمع ، أو أن يكون مشتملا على أحكام تمكّن من استعمال الاستفهام للإخبار والتعجّب في الآن نفسه. غير أننا لا نظنّ هذه الظواهر ممكنة لو لم يتوفّر في الجهاز ما يجعلها كذلك. فلا يكفي، حسب رأينا، أن نوقف التبرير عند حدود الإقرار بتوفّر التصريف في الضمائر.

إنّ هذه الفرضيّة التعامليّة للبرنامج النحويّ تحتاج إلى التنقيب عن الأصول النحويّة الجهازيّة المبرّرة لبعض ما لاحظه بعض التداوليين ومحلّلي الخطاب من أحكام في المحادثة والحوار. وفي هذا الإطار نلاحظ عرضا أنّ القدماء منذ الخليل

---

[1] نفرض، اعتمادا على معطيات إناسيّة تطوّريّة وفلسفيّة لغويّة، أنّ البرنامج النحوي برنامج حوسبيّ طبيعيّ لمعالجة المعلومات المحيطيّة غير المسجّلة جينيّا ولا غريزيّا معالجة جماعيّة ممتدّة في الزمان والمكان. ونفرض اعتمادا على معطيات بنيويّة شكليّة، كبناء الجملة على الإنشاء والإحالة، وبناء الإحالة، ولا سيّما الرأس الفعليّ، على الأدوار التخاطبيّة، أنّ الجهاز النحويّ مبنيّ على أسس تعامليّة. ويفترض هذا الموقف أنّ جهازنا النحويّ يتكامل فيه التشفير والإشفار (أي عقد الشفرة وحلّها)، بحيث لا يكون أحدهما دون الآخر. وفي رأينا أنّ المكوّنات الإنشائيّة للجملة، وإن كان محورها المتكلّم، فهي تتضمّن المخاطب.

[2] لا يمكن للبرنامج الجينيّ مثلا أن يستوعب خصائص التعامل الاجتماعيّ المسمّى بالزواج أو المصاهرة، لكنّه هو الذي يوفّر أساس هذا التعامل ويجعله ممكنا؛ فلا معنى للزواج أو المصاهرة بدون جهاز تناسليّ لا يشتغل انفراديّا، وبدون جهاز عصبيّ ذي خصائص تمكّن الإنسان من مجاوزة التجامع الحيواني إلى نظام للزواج مؤسّسيّ وذي أبنية رمزيّة. فمن المرجّح أنّ لبرنامجنا الجينيّ ما يجعلنا مهيّئين على خلاف الشنبنزي لمأسسة اجتماعيّة للتكاثر.

وسيبويه على الأقلّ تصوّروا مشاهد حواريّة دنيا لوصف علاقات طرح وجواب بين الأبنية[1]. وهي علاقات تدخل تحت ما سمّيناه بـ"التشارط البنيويّ" ، واهتمّ بأصناف منه جمع من الباحثين (الشريف 2002/1993؛ الشاوش 2001)

والثاني أنّ اكتساب التعامل التخاطبيّ شأنه شأن الظواهر الطبيعيّة جميعا مستغن عن النظريّة العلميّة، أكانت عرفا علميّا سائدا، أم كانت نظريّة علميّة متينة. وهذا أمر معروف. لكنّنا نذكره تأكيدا على أنّ غاية '**التدخّل التعليميّ المؤسّسيّ**'[2] هي تعهّد الاكتساب أو تسريعه في اتّجاه رسميّ تحدّده سلطة نافذة لأسباب وغايات وبطرق ليس هذا محلّ التبسّط فيها. وإذا كان التدخّل التعليمي قائما على نظريّة لا تناسب التشكّل الطبيعيّ للأبنية، ووظائفها، أو كان منكبّا على تعليم النظريّة ذاتها، لا منتفعا بفهمها للدور التعاملي في البرنامج واشتغاله التخاطبيّ، فإنّه قد يصبح معرقلا للتعلّم. وإذن، ففي نظرنا أنّ من مهامّ النظريّة النحويّة أن تطرح فرضيّات من شأنها أن تفسّر أسس التعامل التخاطبيّ، اعتمادا على مبادئ بسيطة تفترض أنّها موجودة في الأسس العرفانيّة الأوّليّة للجهاز العصبيّ. ففي رأينا أنّ هذا الافتراض يساعد النظريّة النحويّة على التهيّؤ لوضع خطّة واضحة تتعهّد الاكتساب وتسرّعه[3].

3. انضواء الخطاب في جهاز نحويّ موحّد

1.3. المقابلة (نحو/خطاب)

تتحكّم في التفكير اللسانيّ منذ بداية القرن العشرين المقابلة السوسيريّة (**لسان/كلام**)؛ وأردفت في النصف الثاني منه بالمقابلة الشمسكيّة (**مقدرة/إنجاز**). وتقوم المقابلتان على معطيات موضوعيّة تبرّرهما، وليس من اليسير الاستغناء

---

[1] منذ الخليل، حسب سيبويه، اهتمّ النحاة بالعلاقة بين تشكّل الجملة الخطابيّة وعلاقة المتخاطبين لا في مستوى التداول بل في مستوى الأشكال البنيويّة نفسها. فالبنية الإعرابيّة التصريفيّة النمطيّة التالية [أو فعل زيد كذا؟] تعبّر بذاتها عن تعامل معيّن بين الأطراف التخاطبيّة. كذلك الأزواج التالية [قد فعل/ لمّا يفعلْ]؛ [سوف يفعل / لن يفعل].

[2] يقع التدخّل التعليمي بصورة تلقائيّة طبيعيّة وبدون تنظير ولا ترتيب في الوسط الاجتماعيّ، كمثل ما يقع بين الوالدين والطفل وبين الكبار والصغار من الإخوة، أو الأتراب في الحيّ. أمّا التدخّل المؤسّسيّ فهو يجاوز المحيط المباشر، إذ هو منظّم ويخضع لسلطة مجتمعيّة.

[3] يكتمل الاكتساب طبيعيّا بين التاسعة والثانية عشرة. ووظيفة التعليم المؤسّسي الأساسيّة هي تعهّده للمحافظة عليه بعد فترة الاكتساب الحرجة، أو لتقويمه او تعديله بحسب ما يقتضيه الفرق بين اللهجة الرسميّة المشتركة ولهجة المتعلّم الجهويّة أو الطبقيّة أو الفئويّة. ولأسباب تربويّة معيّنة كتعليم العلوم، تحتاج المؤسّسة إلى تسريع الاكتساب على صورة تمكن المتعلّم من التحصّل على مهارات لسانيّة قبل الأوان لاستغلالها في التعلّم العلميّ، كاكتساب الأشكال النحويّة المناسبة لبعض المعطيات الرياضيّة التي تقتضي أبنية منطقيّة رفيعة.

عنهما. فقد بيّن التوليديّون أنّ اكتفاء البنيويّين التوزيعيّين بالوقائع الكلاميّة الخارجيّة الظاهرة دون اعتبار ما في داخل الذهن لا يعين على تفسير قدرة الطفل على إنتاج ما لم يسمعه من قبل. وترسّخ نتيجة كلّ هذا اعتبار المقابلة بين النحو والخطاب مقابلة بين ما هو من داخل الذهن وما هو خارج عنه، ومقابلة بين ما هو لسانيّ محض، وما تعتوره عوامل ومحدّدات ومؤثّرات*غير لسانيّة.

إلا أنّ الملاحظ أنّ جميع البرامج الطبيعيّة برامج لا تنفكّ عن اشتغالها. فافتراض الجهاز النحويّ برنامجا طبيعيّا لا ينفكّ واقعيّا عن اشتغاله افتراض يستلزم أنّ الخطاب **آنيّا**، وفي **المدى القصير أو المتوسّط** من حياة المجموعة اللسانيّة، إنّما هو المظهر العمليّ من هذا الاشتغال[1].

إنّنا، على خلاف الكثير من الكتابات الشائعة، نجد صعوبة منهاجيّة أصوليّة في تصوّر مولّد آخر للخطاب غير النحو. لا ننكر أنّ الالتجاء إلى اعتبارات إحاليّة وتعامليّة اجتماعيّة مختلفة من شأنه أن يساعدنا على فهم المنظومات المساعدة للبرنامج النحويّ، والتي بدونها لا يمكن توليد خطاب ملائم لحاجاتنا الاجتماعيّة. إلا أنّنا لا نرى كيف يمكن للمعطيات ذات الصلة بالأشياء وعلاقاتها في ما بينها وما بينها وبين المستعملين أن تمرّ مباشرة إلى الخطاب دون المرور بالمولّد النحويّ له.

لا يمكن لمدرّس، مهما كان المستوى التعليميّ، أن ينكر أنّ كلّ الخطابات تخضع لقواعد النحو؛ وإلا، فهي تعتبر لاحنة[2]. بدون هذا المقتضى لا يمكن للمعلّم أن يدّعي أنّ متعلّما أحسن من آخر في الإنشاء أو التعبير الكتابيّ، أو أنّ نصّا أدبيّا مّا أفضل من نصّ آخر للتعليم. قد يعتبر هذا الموقف التعليميّ معياريّا لا يعتدّ به. لكن، ولسبب مّا، لا يمكن للدارس أن ينكر حرص المتكلّمين، مهما كانت مواقفهم التحرّريّة، على إصدار خطابات تعتبر سليمة على وجه من الوجوه. فمهما كانت الطرافة المرجوّة، ومهما كانت العوامل النفسيّة والاجتماعيّة، يبقى المرور بالآلة المنتجة للجملة مرورا ضروريّا.

---

[1] على خلاف البرامج الصناعيّة، لا نجد في الطبيعة مشروع برنامج ينتظر التطبيق. فكل شفرة جينيّة مثلا أو كلّ حركة في جهاز المناعة إنّما تتحقق في نفس الحيّ الذي تنتجه، وذلك في دورة مستمرّة في الزمن استمرار جنس الحيّ. لكنّه على **المدى الطويل** من حياتها يعدّل البرنامج؛ وهو أمر لا يهمّنا تعليميّا هنا، لأنّ التعلّم والاكتساب والتعليم، حسب رأينا، عمليّات تتّصل بالتعامل التخاطبيّ القائم على البرنامج النحويّ. لهذه الفكرة الرابطة بين الخطاب وتطوّر النظام أصول في التفكير البنيويّ، وأثر بالغ في المقابلة الثنائيّة (آنيّة/تاريخيّة)

[2] الشائع بين النقّاد، لا سيّما نقّاد الشعر، أنّ الشاعر يكسّر قواعد اللغة ويجاوزها. وفي الحقيقة أنّ ما يقولونه ضرب من الغلوّ المجازي للتعبير عن قدرة الشاعر على مجاوزة المعهود.

2.3. تصوّر مبسّط للبرنامج المولّد للخطاب

لنفترض أنّ البرنامج النحويّ في العربيّة برنامج محدود، يتشكّل تشكّلا بنيويّا يقوم على علاقات نسقيّة مركّبيّة بدائيّة، لا يشتمل إلا على شكل جمليّ واحد ذي نمط خبريّ نعبّر عنه بـ[9 ففا (مف)] ، وعلى معجم بسيط، يشتمل على حرفي ربط وبعض الأفعال والأسماء كما يلي:

(1) **البرنامج:**

البنية الأساسيّة:

ج: [9 ففا (مف)] = [رابط, فعل. فاعل. مفعول]

معجّماتها:

9 : {∅،و،فـ}

ف:{خرج، ضرب، عثر، سقط، دخل}

فا/مف : إ: {زيد، عمرو، بشر، ∅}

القاعدة:

قا$_0$: انجز قا$_1$؛ وعند الاقتضاء قا$_2$.

قا$_1$: عجّم بالتوالي [9]، [ف]، [فا]، [(مف)]؛

قا$_2$: أعد قا$_0$، داخل **[إ]** أو بعد **[ج]**

يمكن انطلاقا من هذا اللّسيْن الصغير[1]، أن نكوّن على الأقلّ ما بين 15 و20 جملة، كلّ واحدة منها تكوّن خطابا يصف **"مشهدا تصوّريّا"** جاريا كخروج زيد أو دخوله أو سقوط بشر، أو عثار عمرو[2]. تتكوّن كلّ جملة منها بتوخّي محلات

---

[1] لا يمثّل ما نقدّمه نظريّة متكاملة. فما في (1) إنّما هو أمر عامّ مشترك بين النظريّات البنيويّة التقليديّة والنظريّات المستفيدة من مكتسباتها كالنظريّات التوليديّة والعرفانيّة المختلفة. ومنها منوالنا النظريّ. ونلاحظ أنّ هذا المثال من البرمجة النحويّة مستلّ من المنوال المعروض في الشريف (2002/1993)، لا نناقش هنا الأسباب التي جعلتنا لا نتّبع منوال نظريّة معروفة. لكن نلاحظ أنّه يقوم على الملء المعجمي للمحلات لا على نظم العناصر المعجميّة، كما هي الحال في البرنامج الأدنوي. ثمّ إنّ الشكل الأساسي عندنا هو في الحقيقة [9 Ĩ Э ففا(مف)]، حيث [9] هو محل الروابط {و،ف،ثمّ،...} و[Ĩ] محلّ قرائن الإنشاء الدال على العمل اللغويّ {أ،إن،أن،لام الأمر،...} و[Э] محلّ قرائن الوجود الدال على الإثبات والنفي و[ففا(مف)] محلات المحيلات من فعل وفاعل ومفاعيل.

[2] في رأينا أنّ المعجم يختزن الأفعال مع أطرافها في هيئة جداول من الأبنية، كلّ جدول منها يحقق الفعل في صورة مشاهد تصوّريّة مقوليّة. انظر في ذلك (الشريف 2008، ص350 - 354).

البنية الأساسيّة، أي بالتوالي {9، ف، فا، (مف)}، وتعجيمها، أي ملأها بعنصر معجميّ واحد من العناصر المناسبة لمحلّها، كملء محلّ الرابط [9] بالواو أو الفاء، ثمّ التحوّل إلى ما يليها لتعجيم محلّ الفعل ثمّ محلّي الاسم الفاعل فالمفعول عند الاقتضاء.

3.3. البرنامج النحوي بين توليد الجملة وتوليد النصّ

تفترض نظريّات نحويّة مختلفة، بمقتضى كون الجملة هي الوحدة اللسانيّة الكبرى، أنّ اشتغال النظام النحوي يقف تقريبا عند قا$_1$، ولا يقبل أن تكون القاعدة المولّدة للجملة قاعدة تكراريّة إلا عند توليدها الجملة داخل الجملة المركّبة.

هذه الفرضيّة، في رأينا، لا مبرّر لها. فالجهاز المكوّن للجملة الواحدة والقابل لتوليد الجملة داخل الجملة، يمكنه تكوين جملة أخرى، ليس من الضروريّ أن تكون داخل الجملة الأولى؛ فلا شيء يمنعه من أن ينتج عدّة جمل متتالية. فالواقع أنّنا ننظّم المعلومات المزمع إبلاغها في جمل متتالية حسب خطّة معيّنة. فإذا كانت كمّيّة المعلومات تجاوز قدرة الجملة على التحمّل إرسالا وتقبّلا، فإنّنا نختار بعضها للجملة الأولى ونترك بعضها لثانية أو ثالثة أو أكثر[1]. ولا نعتقد أنّ العلاقة بين البرنامج النحويّ والمنظومات العرفانيّة المتعاملة مع الجهاز النحوي لتنظيم المعلومات داخل الجملة تختلف جوهريّا عن العلاقة بين هذه المنظومات والجهاز النحوي في تنظيم المعلومات بين الجمل المتتالية.

ليست هذه القضيّة إذن مبدئيّة، بل منهجيّة. وهي كيف نفسّر هذا الواقع اللساني بقواعد آليّة قادرة على توليد سلسلة من الجمل غير المتشابهة شكلا. لحلّ هذا الإشكال، اقترحنا أن تكون كلّ الأبنية ناتجة عن تكرار دوريّ لبنية أساسيّة واحدة، هي البنية الحدثيّة [9 حـا]، الممكن تحققها في صورة فعل وفاعل [ففا] أو صورة اسم فاعل أو مصدر أو غيره من المشتقات الدالة على الحدث، أو في صورة حرف دال على حدث مقوليّ من صنف الاحتواء في [في] أو الجمع أو الترتيب في {و،ف،ثمّ،...] وهي معان حدثيّة أيضا. وهو مقترح يقوّي كون الأبنية المركّبة، مهما كان تعقدها، فهي ناتجة عن تكرار دوريّ.

يقتضي التكرار الدوريّ تصوّر رابط نحويّ أساسيّ يحققه. إذا صحّ افتراضنا أن الرابط النحوي الأساسي هو التواجد [9][2]، وهو ضرب من الجمع الشرطي،

---

[1] وهو ما سمّيناه في منوالنا بالتشبّع المقولي (الشريف 1993/2002، §.VI. 37 وما بعدها)

[2] تقارب علاقة التواجد ما سمّي بعد عملنا الرئيسيّ بالمزج أو الضمّ عند التوليديّين (merge). يستحسن في هذا السياق أن نلاحظ ملاحظتين؛ أولاهما أنّنا سبقنا البرنامج الأدنوي في اعتبار عمليّة الجمع هي

يولّد الروابط المنطقيّة الأساسيّة، وصلا وفصلا، فالعلاقة العميقة بين الجمل في نصّ الخطاب والعلاقة العميقة بين العناصر المكوّنة لجملة الخطاب من صنف واحد، وهو:

(2) [#9$_1$، ...، 9$_{د}$، ...، 9$_{ع}$ #]

فلا فرق، بمقتضى هذا الرابط، بين جمع جملة وجملة لبناء نصّ، وجمع اسم إلى فعل أو حرف أو اسم آخر لبناء مركّب فعليّ أو حرفيّ أو اسميّ[1]، ما دامت الجمل والأسماء والحروف والأفعال جميعها مشتقّة على صور مختلفة من البنية الحدثيّة نفسها [Ǝحـحا]. فليس من فاصل بين بناء الجملة وبناء النصّ. ولا يعني هذا أنّ النصّ وحدة من النظام، بقدر ما يعني أنّ الجملة باعتبارها الوحدة النحويّة القصوى تشتمل على جميع الخصائص المفسّرة لبناء النصّ.

بناء عليه، عند الانتهاء من تعجيم [9 ففا (مف)]، يمكن إعادة العمليّة على السلسلة نفسها، لتكوين متتالية من الجمل. وانطلاقا من هذه الجمل التي تكوّن، كما ذكرنا، مشاهد مختلفة، يمكن للمتكلّم أن يتصوّر مشاهد مركّبة يعبّر عنها بنصوص.

لا شكّ أن التطبيق الآلي للتعجيم، كما وصفناه، قد ينتج نصوصا غير مقبولة من مثل **"سقط زيد فعثر"**. إلا أننا نفترض أنّ حوافز التعجيم ذات صلة بمنظومات عرفانيّة أخرى قد تكون في الأصل غير نحويّة؛ فالمعجم باعتباره، في رأينا على الأقلّ، خزينة الذاكرة الجماعيّة للأقوال النمطيّة، يقتضي كونه يختزن مشاهد تصوّريّة مقوليّة لما اجتمعت عليه التجربة الجماعيّة[2]. فافتراض كون العلاقة الدلاليّة التعاقبيّة الزمانيّة بين العثار والسقوط علاقة ذات أصل تجريبيّ أو منطقي أو الاثنين معا، افتراض لا يمنع اعتبارها جزءا من الانتظام المعجميّ داخل

العمليّة الحوسبيّة الأولى في تركيب جميع الأبنية، وهي فكرة ذات أصول قديمة في العلوم اللغويّة وفلسفتها. والثانية أنها ليست عمليّة حوسبيّة تعمل في مكوّنات اللغة دون أن تكون في مستوى هذه المكوّنات، بل جزء منها.

[1] أشار هيلمسلاف منذ عقود إلى أنّ العلاقة النسقيّة (syntagmatique) بين الوحدات علاقة تقوم على الجمع. لكنّه قدّم هذا الرأي في إطار مسلمة ضمنيّة تأخذ بالروابط المنطقيّة روابط عقليّة عليا تجاوز الألسنة الطبيعيّة. انظر (Hyelmslev 1966 L 1976 , p.54- 55).

[2] ليست القضيّة قضيّة منطق في تسلسل الأحداث بقدر ما هي قضيّة في ما استقرّ في المعجم من مشاهد تصوّريّة مجمع عليها. فالنصّ التالي: "قمنا عند طلوع الفجر، فهيّأنا أنفسنا، لكننا لم نرحل إلا عند طلوع الشمس" يبقى نصّا عاديّا في ما عبّر عنه من مشاهد. ومع ذلك، فمطلع الفجر وطلوع الشمس مظهران من طبيعة فلكيّة واحدة ليست في حقيقتها طلوعا ولا هبوطا.

النظام النحوي[1]. بل أهمّ وظائف الجهاز النحوي هو التوسّط في نقل المعلومات غير النحويّة بين أدمغة الأفراد بتحويلها إلى معلومات نحويّة. فالمخبر هو الرائي السامع، لا يمكنه أن ينقل مشاهده الإدراكيّة إلا بترجمتها إلى مشاهد لغويّة.

وهكذا، بمقتضى ما بيّنّا، تتولّد على سبيل المثال الخطابات التالية:

(3) **نماذج من الخطابات المولّدة:**

أ . خرج بشر، فضرب عمرا، ودخل

ب. دخل عمرو، فعثر، فخرج زيد، وضرب بشرا.

ج. عثر بشر، فسقط، فخرج عمرو، وضرب زيدا، ودخل.

د . ضرب بشر زيدا، فسقط عمرو.

إلخ...

هذه الخطابات المولّدة، كما نلاحظ، نصوص متضمّنة بالقوّة في البرنامج، بحيث أنّ توليدها لا يعدو أن يكون إخراجا لها من حيّز الإمكان إلى حيّز الوجوب. هذه الملاحظة جوهريّة في فهم العلاقة بين البرنامج النحويّ والخطاب البلاغي، كما سنرى في الفقرات التالية بتحليل بعض مستلزماتها.

4. الخطاب والخارج اللغويّ

1.4. هل تعكس المقابلة (نحو/خطاب) المقابلة (دخلانيّ/برّانيّ)

تعبّر هذه الخطابات عن مشاهد مختلفة، جميعها افتراضيّة. وتتأتّى افتراضيّة هذه الخطابات من كونها محتملة في البرنامج. وبمقتضى بنائها النحويّ، تفترض متخاطبين مقدّرين، إذ لا جملة إلا وهي من إنشاء متكلّم يقولها لمخاطب. والخطابات المذكورة في (3) أعلاه من صنف الأخبار، يقتضي كلّ منها مُخبرا ومُخبْرا. فالبرنامج النحوي يولّد الجملة الخطابيّة على شكل يقتضي الطرفين المتعاملين على صورة نمطيّة[2].

---

[1] تماما كاعتبار علماء الطبيعة بعض الأحواض الناتجة عن سقوط أجرام اصطدمت بالأرض في زمن غابر خصائص جيولوجيّة للمواضع المعنيّة بها، وكذلك عمل الشمس والقمر في المناخ والبحر، لا يمنع كون الظواهر مناخيّة أو غيرها.

[2] اقترحنا منذ (الشريف، 2012/1993) محلا إعرابيّا في الجملة لإنشاء المتكلّم. وذلك انطلاقا من ملاحظات قديمة أيّدتها النظريّات الحديثة. فقد لاحظ النحاة أنّ صدر الجملة لمعاني الكلام، واقترحت

فالمَشاهد إذن موجودة في البرنامج بالقوّة، وممكنة الحصول بالفعل. فلا مانع يمنع البرنامج من توليدها آليّا، ومن توليدها دون الحاجة إلى متخاطبين حقيقيّين. وفي هذه الحالة، يبقى اقتضاء المتخاطبين قائما؛ فآليّة التوليد لا تقضي على افتراضهما.

يمكننا في شأن هذه الخطابات المولّدة بالقوّة ، أن نفترض ثلاثة افتراضات:

- أوّلا أنّ هذه الخطابات حقيقيّة، منجزة في مقامات حقيقيّة، فهذا الافتراض يقتضي أن كلّ خطاب منها أثاره مقام معيّن موافق؛ فالمقام مجرّد مثير لخطاب ممكن؛ لكنّه مثير مخصّص للخطاب المثار[1]؛
- ثانيا ألا يكون المقام ذا صلة بالخارج اللغويّ. فلا شيء يمنع أن يكون متصوّرا منعدم الوجود في الخارج أو ممتنعا، كما هي الحال في الخرافات، والأكاذيب؛
- ويمكننا أيضا، من جهة ثالثة، أن نفترض أنّ بعضها لم ينجز لعدم توفّر المقام الداعي لتوليده.

الملاحظ أنّ هذه الإمكانيّات الثلاث لا تغيّر شيئا من علاقة البرنامج المذكور في (1) بالنصوص المذكورة في (3). فسواء أكانت افتراضيّة كلّيّا أو جزئيّا، أم حقيقيّة، لا شيء يبرّر عدم اعتبار البرنامج ومنجزاته تنتسب إلى نفس الجهاز[2]. ونعتبر التساؤل في مدى واقعيّة (3) جزئيّا أو كلّيّا لا ينجرّ عنه بالضرورة أنّ المنجز واقعيّا منه يختلف في صلته بالبرنامج عمّا لم يقع.

لننظر مثلا في (3أ) و(3ب) أعلاه. لنعتبر أنّ أحدهما قد قيل فعلا والآخر لم يقل، أو قيلا معا، أو لم يقالا. في هذه الحالات الأربع، لا يتغيّر شيء من علاقتهما بالبرنامج من حيث الوجود بالقوّة أو بالفعل. نلاحظ أيضا أنّ حالة الأشياء المتصوّرة

برزنان في السبعين من القرن الماضي مقولة سمّتها بالمتمّ، ترجمها المغاربة بالمصدري، وتبنّاها شمسكي، واقترح لاكوف فعلا إنجازيّا مقدّرا في صدر الجملة. وجمعنا كلّ هذه الآراء في ما سمّيناه بالمحلّ الإنشائي؛ ورمزه [□] في بنية الجملة [□□∃ ففا(مف)]. يتضمّن هذا المحلّ الإنشائي في رأينا ضمير المتكلّم المقتضي للمخاطب.

[1] في الحقيقة، هي ظاهرة طبيعيّة عامّة. لكنّ لانهائيّة الإمكانات تجعل حدوث أحدها ذا نسبة ضعيفة جدّا تجعله غير متوقّع؛ فالظروف المحيطة، في العموم، هي التي تقرّب حدوثه ، أو تبعّده أو حتّى تمنعه.

[2] هذا الموقف متضمّن في المعالجة التوليديّة منذ (شمسكي، 1957). وهو موروث عن اللسانيّات البنيويّة. فما تنتجه المناويل التوليديّة إلى اليوم إنّما هي، في رأيي، خطابات افتراضيّة، لا تختلف جوهريّا عن الخطابات الواقعيّة. لكنّها خطابات تقف في حدود الجملة الواحدة ولا تستوعب النصّ المركّب من أكثر من جملة. فالنصوص المنجزة في (2) من غير مشمولات النحو في المناويل الشمسكيّة.

هي هي بالنسبة إلى كليهما. ما يتغيّر بالإنجاز أو عدم الإنجاز إنّما هو قيمة المنجز منهما في علاقته بأحداث وقعت فعلا، أو لم تقع. فالقول المنطبق على واقع، قول صادق ينقل إلينا معلومات علينا أن نتصرّف إزاءها على أنّها أخبار حقيقيّة، وصلتنا بفضل المتكلّم. والقول غير المنطبق قول كاذب ينجرّ عنه موقف معيّن من قائله. فالفرق بين الحالات الأربع، لا يهمّ اشتغال البرنامج النحويّ في ذاته.

فالاختلاف بين الخطابات الحاصلة والخطابات غير الحاصلة ليس اختلافا بإزاء البرنامج المولّد، بل بإزاء مواقفنا وعلاقاتنا بحالة الأشياء الواقعيّة المتّصلة بهذه الخطابات. فمن وجهة الجهاز المنتج للخطاب، لا فرق بين خطاب يعيّن قانونا فيزيائيّا أساسيّا، وخطاب يبتدع أسطورة عجيبة.

بيد أنّ نظرتنا هذه تتعارض، ظاهريّا، مع اتّجاه عامّ يتناول المعطيات اللغويّة كما تُـتـَناول المعطيات الطبيعيّة الأخرى البيولوجيّة والفيزيائيّة الخارجة عن ذاتيّات المجموعة العلميّة الواصفة.

إذا افترضنا، على غرار البنيويّين، أنّ الخطابات حقائق موضوعيّة نتوصّل إليها بتكوين المدوّنات، افترضنا في الآن نفسه أنها واقعة خارج الذهن، وإذن البرنامج المذكور في (1) صياغة علميّة، وقول واصف واقعيّ هو أيضا موجود خارج الذهن، يكون صادقا أو كاذبا بحسب انطباقه أو عدم انطباقه على (3). لكنّ المجتمع العلميّ، مع تبلور النظريّات العرفانيّة منذ بروز التوليديّة، يعتبر مثل (1) صياغة علميّة تمثّل حقيقة ذهنيّة؛ وإذن فحسب ما قدّمناه أعلاه، لا موجب لاعتبار (3) خطابات موجودة خارج الذهن، ما دامت موجودة بالقوّة في (1). فـ(1) ذاتها في نصّنا هذا خطاب واصف ولّده نفس البرنامج النحوي الموصوف بـ(1). إنّها الخاصيّة المرآويّة للوظيفة الماورائيّة للغة، من حيث كونها كالعين التي ترى نفسها في المرآة. وبالتالي، فتلفّظنا بـ(1) و(2) و(3) لاعتبار المقابلة (نحو/خطاب) موازية للمقابلة (دخلانيّ/برّانيّ).

يبدو لنا أنّ ربطنا هذا بين البرنامج النحويّ والخطاب في جهاز نحويّ واحد لا يناقض الحسّ العامّ الرابط بين تعلّم اللسان واستعماله في التخاطب. لكنّه لا يوافق اتّجاهات نظريّة مهمّة في مجالات التعلّم والاكتساب والتعليم. فالمقاربات التعليميّة العمليّة القائمة على الاستعمال تتألّق بغياب التصوّر النظريّ للجهاز النحويّ. وفي مقابل ذلك، تتشبّث النظريّة التوليديّة مثلا بالبقاء في إطار المقاربة الدخلانيّة باعتبارها المقاربة الأكثر علميّة من غيرها؛ فهي توقف مجال دراستها عند الذهن، وتعتبر الظواهر التداوليّة من مجال الدراسة البرّانيّة.

للتصوّر التوليديّ خصوصيّات نظريّة مُحْكَمة، ليست من أغراض هذا البحث. لكنّه ينضوي، في ما يخصّ علاقة الخطاب بالخارج، في التصوّرات السائدة منذ فرديناند دي سوسير.

لا ننازع في أنّ تجريديّة البرنامج النحوي تجعله أرسخ في الذهن من الخطاب، كما أنّ الخطاب، من حيث كونه مجمع تحقّق لإمكانيّات لسانيّة مفردة مستلّة من عدد لا نهائيّ من الإمكانيّات، يبدو أقرب إلى العالم المحيط من البرنامج، لا سيّما إذا كانت بعض هذه الإمكانيّات الخصوصيّة المفردة توهم بالإحالة المباشرة على عالم الأشياء، وتجعل الخطاب وصفا لخصائصها وللعلاقات الرابطة بينها.

فهل الخطاب على خلاف النظام في علاقته بالخارج؟ أهو، كما يبدو في التصوّر العام ، حدث ملفوظ محيل على الخارج ومتّصل به؟

2.4. مفهوم انغلاق الجهاز ما بين الخطاب وحالة الأشياء في الخارج

تفاقم أمر هذا التصوّر للخطاب منذ العقد السادس من القرن العشرين بتراجع البنيويّة وبعض مفاهيمها، لا سيّما خاصيّة انغلاق الجهاز على ذاته. والانغلاق مفهوم، في تقديرنا، ضروريّ، لا يمكن الاستغناء عنه في تصوّر الأجهزة. ويبدو لنا ضمنيّا في الموقف التوليديّ الصارم.

في رأينا أنّ الخطاب لا يخرج عن مبدإ الانغلاق. فانفتاح الخطاب على الخارج تمويه ناتج عن '**القوّة التقديريّة**'[1] في اللغة. فالجملة المثقّلة بـ'**المشيرات المقاميّة**' كـ(4):

(4) أنا وأنتِ الآن هنا

ليست أشدّ انفتاحا على الخارج المحيط من أيّ جملة أخرى، مثل (5):

(5) زيد وهند في الحديقة مساء.

إذ الفرق بين الجملتين أنّ مفردات الثانية أكثر ثراء من الأولى من حيث "**السمات المعنويّة الملازمة**"[2] والمحدّدة لتصوّرها. وهو ما يجعل دلالاتها المحتملة[3] أضيق من دلالة الأولى.

---

[1] المقصود بالقوّة التقديريّة في اللغة ما يجعلها قادرة على تمثّل حالات للأشياء ممكنة، أو ممتنعة.

[2] نعني بالسمات المعنويّة الملازمة المكوّنات المعنويّة التي لا تخلو منها الكلمة، مثل [+عاقل] بالنسبة للإنسان، و[+سائل] بالنسبة للماء.

[3] لا شكّ أن "هنا" على خلاف "حديقة" تحتمل دلالة كلّ مكان؛ وكذلك "الآن" بالمقارنة بـ"مساء".

إنّ الجملة الأولى لا تشير إلى مكوّنات المقام بقدر ما توهم بذلك، إيهاما شبيها بما يكون في الأفلام '3با' الثلاثيّة الأبعاد. ولولا ذلك لما كانت قابلة للتصديق والتكذيب. فلو كانت هذه العناصر تشير حقّا إلى ما يظنّ أنّها تشير إليه، لكانت صادقة صدقا مطلقا. فـ"**أنا**" تدلّ على متصوّر المتكلّم داخل النظام النحويّ نفسه، بغضّ النظر عن المتكلّم في الخارج؛ كما أنّ "**حديقة**" تدلّ على متصوّر <**حديقة**> داخل النظام نفسه، بغضّ النظر عن وجود حديقة أو عدم وجودها في الخارج. أن يؤوّل المتصوّر اللغويّ الذهنيّ بأنّه مطابق لمتصوّر نفسيّ هو بدوره مطابق لشيء موجود في الخارج، هذه قضيّة تأويليّة ليس لـ"**أنا**" فيها ما به تتميّز من "**حديقة**".

تقبل كلّ الخطابات الماضية تأويلات شتّى. ويمكن لبعض التأويلات أن تكون ممثّلة لتصوّرات نفسيّة ليس لها صلة بواقع الأشياء. وهذا لا يمنع كونها خطابات. فللجملة الخطابيّة (4) مثلا تأويلات ممكنة قد تقع في ظروف غير موافقة. يمكن أن يكون المتكلّم منفصم الشخصيّة، أو متوهّما أنّه يخاطب بالهاتف شخصا مستقرّا في نفس البناية، والحال أنّه في قارة أخرى، أو لسبب ما يظنّ صورته في المرآة شخصا آخر. ويمكن أن يكون المخاطب على غير علم بأنّ الخطاب في حقيقته تسجيل عن متكلّم لم يعد موجودا. ومن الممكن أن تكون الجملة في قصيدة لا تقبل إحالة معيّنة. وكلّ هذه الإمكانيّات ليست بالضرورة عند المخاطب أو الغائب الشاهد[1] مطابقة لما عند المتكلّم؛ فلو قال المتكلّم لنفسه في المرآة "أنا وأنتِ الآن هنا"، متوهّما، لسبب أو لآخر، أنّ صورته في المرآة هي صورة الحبيبة الغائبة أو المتوفّاة منذ سنين في بلد آخر، لما كان حسبانه بالضرورة مطابقا لما يراه ويسمعه شاهد حاضر في نفس المقام. ولا يعني هذا بالضرورة أنّ ما يتصوّره الشاهد أصدق. فقد يكون الشاهد كذلك عليلا، فيظنّ نفسه المخاطب، أو يرى صورة صاحبه في المرآة شخصا حقيقيّا مغايرا. ولو أمعنا النظر في ما ظنّه الناس وقائع عبر التاريخ لرأينا أن الكثير من معارفنا قد بني كما بني هذا المثال على الوهم[2]. فليس ما أشرنا إليه من انقطاع بين الخطاب والمرجع عرضيّا مخصوصا؛ فلو نظرنا في معتقدات العقلاء المتضاربة، لألفينا من هذه التصوّرات

[1] الغائب هو القائم بدور الغائب خطابيّا في التعامل الخطابي، سواء أكان موجودا أم لم يكن في المقام الماديّ الظرفيّ للتعامل؛ ولذا فقد يكون الغائب التخاطبيّ حاضرا في مقام التخاطب غير مشارك فيه، فيكون في هذه الحالة شاهدا. انظر (باديس 2009، الفصل الخامس من الباب الثاني)

[2] كتب الرحلات والتاريخ القديمة مليئة بما لا يقلّ عن المثال المقدّم غرابة. والأديان مليئة بهذه الأصناف التي لا تجوز على عاقل من دين آخر. بل نجد عند العلماء في تفسير ظاهرة المرآة قبل تطوّر الفيزياء الضوئيّة، غرائب أسطوريّة.

عشرات ليس لها بالواقع صلة؛ وإلا، لما كان للكذب والصدق وللمنطق من معنى؛ فتعرّض الخبر للتقويم بالتصديق، في مقابل الإنشاء، دليل على أن ارتباط الخطاب بالخارج **'تقدير'** موجود بالقوّة ممكن بالفعل. وهذا لا يمنع الأقوام في مختلف العصور والحضارات من التخاطب للإجماع على ما يكون بإجماعهم حقيقة، دون أن يكون بالضرورة كذلك.

إنّ حالة الأشياء المتصوّرة ذهنيّا عند المتكلّم في المنطلق والتي على أساسها شفّر البرنامج النحوي الخطاب، ثمّ حالة الأشياء المتصوّرة الحاصلة أخيرا في ذهن المخاطب بعد إشفاره بفضل البرنامج النحويّ نفسه، وبعد اختيار المخاطب تأويلا من التأويلات الممكنة بناء على ما يختزنه من تصوّرات، هما حالتان ذهنيّتان للأشياء لا تحتاجان إلا إلى البرنامج النحويّ المولّد والخطاب المولّد والمحيط الداخليّ الذهنيّ التصوّري الخارج عنهما، والمستغني في وجوده عن حالة الأشياء في المحيط الخارج عن الذهن. فمهما كان اعتقادنا في الماصدق، ومهما كانت أدلّتنا المنطقيّة في تصديقها، فهي حالات للأشياء ذهنيّة وجودها لا يستلزم مطابقتها لوجود حالة للأشياء في الخارج المحيط. ومعناه أنّ رسمنا الذهنيّ للواقع قبل إنتاج الخطاب وبعده ليس بالضرورة واقعا. فالخطاب المحتاج إلى البرنامج المنتج له مستغن عن الخارج. فهو منغلق عن الواقع انغلاق البرنامج المولّد له[1].

5. ذهنيّة الخطاب

كثيرا ما يتوهّم المتعلّمون، وكذلك المدرّسون، أنّ الخطاب حقيقة ماديّة مستقرّة خارج الذهن في لفظ منطوق مسموع، قابل للتجسّد في مكتوب. والحقيقة أنّ هذا هو أيضا إيهام تقديريّ. أمّا الواقع، فهو أنّ ذهنيّة الخطاب لا تتحقّق فقط في البرنامج النحويّ المولّد له، ولا في التصوّرات النفسيّة ذات الصلة به فقط؛ بل الخطاب، في مجمله، حدث ذهنيّ خالص يولّده البرنامج النحويّ في ذهن المتكلّم على هيئات عصبيّة مخصوصة، ولا يرسل إلا تشفيره اللفظيّ لأبنيته[2].

---

[1] تماما كالصّياغة الرمزيّة الرياضيّة الواصفة للكون: تستعمل في برنامج حاسوبيّ فتثبت في الآن، أي في زمن استعمالها، وجود مجرّة في أقاصي الكون انقرضت كلّيّا منذ مليارات السنين، أي قبل وجود الأرض نفسها. فالحاسوب، من حيث هو آلة، لا صلة له بهذه المجرّة، له برنامج مؤهّل للحسابات الفلكيّة، لكنّه لا يحمل معلومات مسبقة عنها، إذ يطبّق مناويل رياضيّة من الممكن استعمالها لأغراض أخرى. كل ما في الأمر أنّ البرنامج برنامج احتماليّ قويّ يمكنه أن يتكهّن بالموجودات بفضل نظام استدلاليّ دقيق.

[2] تتشكّل الدوال لفظيّا حسب خصائص فيزيائيّة نتيجة عمليّات فزيولوجيّة معيّنة. هذه التشكلات لا توافق بالتأكيد تشكّل الدوال في الذهن. فالباء لا تتشكّل في الدماغ لفظا. بل تتشكّل حسب خصائص عصبيّة موافقة لنشاط الدماغ كيميائيّا وكهربائيّا. فاللفظ مجرّد تشفير لتشكّل عصبيّ مغاير.

1.5. الملفوظ وتشفير الخطاب الذهني

ذلك أنّ المنطوق المسموع تشكّل لفظيّ يظهر في صورة قطع صوتيّة لا تمثّل إلا على صورة تقريبيّة الوحدات الصوتميّة والأبنية المقطعيّة. فمن المعلوم، منذ الدراسات البنيويّة الأولى، ومنذ بداية التسجيلات الطيفيّة، أنّ المعطيات الصوتميّة نفسيّة ذهنيّة، لا ماديّة[1]، ولا يمكن البتّة لمخاطب عاديّ تقطيع السلسلة النطقيّة تقطيعا مباشرا يتوصّل به إلى الوحدات المعجميّة المكوّنة للخطاب دون معرفة مسبقة باللسان المعنيّ. فما بالك بالمركّبات ومكوّنات الجملة الأخرى، وما بينها من علاقات تراتبيّة.

هذا أمر يختبره المرء عند تلقّيه ملفوظا من لسان يجهله؛ ففي هذه الحالة، وإن كان يحزر أنّ الملفوظ قول حقيقيّ، لا يتلقّاه قولا لعدم امتلاكه لمفاتيح إشفاره، أي حلّ شفرته اللفظيّة. ويمكن أن يبقى الملفوظ صامتا لا يقول شيئا، كالكتابة الهرغليفيّة قبل فكّ لغزها، وككتابات أخرى قد تبقى ملغزة إلى الأبد.

يجد السامع مفاتيحه في نسخته من البرنامج النحويّ نفسه. فبفضل هذا البرنامج يحدّد الوحدات الصوتميّة، ودلالات التنغيم، كما يحدّد الوحدات المعجميّة ودلالات الوحدات الصرفيّة المكوّنة لها، ودلالاتها المخصّصة بمواضعها الإعرابيّة، وما يحصل من العلاقات بينها. فالسلسلة اللفظيّة التي نتلقّاها، تمدّنا بالمعلومات المعينة على إعادة تركيب الخطاب الموجود في ذهن المتكلّم. لكنّها لا تشفّر العلاقات التراتبيّة بين العناصر الصرفيّة المكوّنة للمفردة، ولا العلاقات التراتبيّة بين المفردات المكوّنة للمركّبات الإعرابيّة، ولا تميّز الوحدات، ولا تقول شيئا عن وظائفها، ودلالاتها. فليس في الملفوظ ما يميّز كلّ ذلك، فيجعله قولا حقيقيّا، جديرا بأن يكون خطابا. ولو كانت الملفوظات تدلّ على ما يظنّ الناس أنّها تدلّ، لما عجز أحد عن فهم رطانة المتكلّم بلسان غير لسانه. ولكنّ السرعة في تشفير المتكلّم وفي إشفار المخاطب هي التي توهمنا أنّ الملفوظ الذي نسمعه هو الخطاب[2].

---

[1] أكّد دي سوسير منذ قرن أنّ الصوتم حقيقة نفسيّة من صنف المتصوّرات. وعمّم الملاحظة بتأكيده أن اللسان شكل لا مادة. وأثبتت الاتجاهات العرفانيّة هذا المنحى. انظر على سبيل المثال تقديم تيلور للنحو العرفانيّ (Taylor 2002, p. 25 ; 38 - 44).

[2] إنّ الملفوظ كالقرص المضغوط الذي شفّره البرنامج الحاسوبيّ الباث، ليقرأه البرنامج الحاسوبيّ المتقبّل. فسواء أكان المسجّل في هذا القرص شفرة فلم أو أوبرا أو شيء آخر، فلا وجود لذلك الفلم أو الأوبرا في القرص رغم وجود شفرته. ويبقى منعدما ما لم يتوفّر البرنامج القارئ والمؤوّل في الجهاز القارئ، أي في غير القرص الحامل لتلك الشفرة.

إذن، فكلّ العمليّات الخطابيّة تقع في الذهن. فكما يحوسب المتكلّم ذهنيّا خطابه ورمزه اللفظي، يحوسب المخاطب. فالملفوظ، ويسمّيه القدماء لفظا، حدث ماديّ يقع بالخارج خاليا من معاني وحداته الصرفيّة والمعجميّة والإعرابيّة ومعاني ما بينها من علاقات تراتبيّة، وما لها من دلالات إحاليّة. ولا يمكن إطلاقا لمخاطب أن يميّز مكوّنات الملفوظ وما بينها من علاقات متوسّلا فقط بقرائن لفظيّة صوتيّة خالصة، دون معرفة سابقة باللسان، تشمل، في ما تشمل، معرفة مكوّناته النحويّة وما يسيّرها من قواعد في انتظامها وتشكّلها.

لم يخطئ البنيويّون في اعتبار الملفوظ شفرة صوتيّة، واعتبار المعنى من محتويات الصندوق الأسود. فليس في الملفوظ معنى، ولا يحمل دلالة؛ ولو كانت دلالة الألفاظ فيها، لما استعصى على سامع فهم لما ينطق به غير الناطقين بما يعرف من ألسنة. فإذا أخذنا بتعريف القدماء للقول بأنّه كلّ لفظ دال على معنى، وحريّ بنا الأخذ به، فبعض القول ملفوظ متمكّن بالخارج المحيط، وأغلب القول مجرّدات مستقرّة في الذهن منها ما يتعلّق بالتشكّلات اللفظيّة، ومنها ما يتعلّق بالدلالة. فاللفظ الصوتيّ المسموع قليل بالنسبة إلى ما يدلّ عليه. لذلك ننعت تشفيره للأبنية ودلالاتها بأنّه مجرّد وسم.

2.5. خصائص الدارة النحويّة الخطابيّة المنغلقة

إذا كان الخطاب ذهنيّا كالبرنامج النحويّ المولّد والمؤوّل له، فالأحرى أنّه يدخل معه في نفس الدورة المغلقة المنقطعة عن الخارج المحيط.

وفعلا، فما نظنّه عند المتكلّم أثر المحيط الماديّ في الخطاب إنّما هو إحالة داخليّة في الدماغ. فالمراكز الإدراكيّة الرابطة بين الدماغ والمحيط هي التي تتعامل، بدل المحيط، مع المراكز اللغويّة التي تعالج الصنف المناسب من المعلومات التواصليّة. وإذن، فالخطاب الواصل إلى المخاطب لا يحيل في حقيقته على شيء من المحيط؛ بل يوفّر، بفضل البرنامج النحوي، معلومات تصوّريّة إحاليّة للمراكز الإدراكيّة الرابطة بين الدماغ والمحيط. من مشمولات هذه المراكز أن تراقب صحّة المعلومات. وهو أمر غير ضروريّ في حالات كثيرة لا تعدّ. فأغلب ما نقرؤه أو نسمعه نقبله بالتصديق، وقد نقبله لأسباب أخرى دون تكذيب ولا تصديق، كما هي الحال في الأعمال الفنّيّة. فهذه أصناف نبثّها ونتقبّلها بفضل الجهاز النحوي، لا أكثر ولا أقلّ.

يعني هذا عندنا أنّ الجهاز النحوي، برنامجا وخطابا، لا يتّصل بالخارج مطلقا. فهو يتعامل فقط مع مراكز دماغيّة عرفانيّة بعضها متّصل بالأطراف

العصبيّة المتعاملة مع المحيط. فكلّ عطب في هذه المراكز أو الأطراف ينجرّ عنه انقطاع جزئيّ أو كلّيّ عن العالم الخارجيّ حتى وإن بقي البرنامج مشتغلا ومنتجا للخطابات. فلو كان الخطاب يحيل مباشرة على الخارج، لما كان بعض المصابين بعيوب عصبيّة منغلقين على الخطابات الموجّهة إليهم والمتعلّقة بالأشياء المحيطة، ولا كانوا مصدرين لخطابات منقطعة عن المحيط.

من البديهيّ في نظرنا أن تكون المؤثّرات المحيطيّة عاملة في البرنامج النحوي المولّد للخطاب عن طريق مراكز عرفانيّة تدخل دراستها في مشمولات علمي النفس والأعصاب العرفانيّين، وأن تكون هذه المراكز قائمة بالوساطة في العلاقة بين الأطراف العصبيّة والبرنامج، مع ما تستدعيه هذه العمليّة من تعديلات مقوليّة للتنسيق بين التصوّرات الفرديّة والجماعيّة الثقافيّة من جهة، والمقولات النحويّة[1] المترسّخة في تاريخ الجهاز. وإذن، تستمدّ العناصر المسمّاة بالمشيرات المقاميّة والعبارات المحيلة قيمها في الخطاب بفضل قدرة الجهاز النحويّ على تلقّي المعلومات وحفظها ونقلها ومعالجتها. وبفضل الجهاز نفسه يتوصّل المخاطب إلى إعادة تركيب الإحالة والإشارة. فالخطاب، في جميع الحالات، لا يحيل على الخارج، إن أحال، إلا بما له من خصائص نحويّة.

3.5. اقتضاء الخطاب لبرنامج نحويّ موحِّد وموحَّد

واقعيّا، لا يمكن لأيّ كان أن ينتج خطابا بلسان من الألسنة وهو غير مكتسب له. هذا أمر بديهيّ. وفي رأينا أنّنا لا نحتاج إلى فلسفة كبيرة، حتّى نقرّ بأنّ خطابا أدنى بسيطا كقولك "ألم يقم زيد بعد؟" خطاب غير ممكن، إذا لم يتوفّر برنامج ذهنيّ موحَّد وموحِّد لإنتاجه.

يمكننا أن نفترض أنّ الجهاز اللفظي الذي يحدّد الصواتم والمقاطع والنبر والتنغيم مستقلّ أو غير مستقلّ عن الاستفهام ودلالته على التعجّب أو الاستنكار أو الاستبطاء، مستقلّ أو غير مستقلّ عن المعجم الذي يمدّنا بالعناصر المكوّنة لهذا القول، أو الاشتقاق أو التصريف الذي يمدّنا بالفعل ودلالته على معاني الزمان، أو الإعراب الناظم لما بين الحروف والأفعال والأسماء من علاقات؛ يمكننا أن نتصوّر جملة الخطاب ناتجة عن منظومات مختلفة منفصلة أو منظومات متجانسة متصلة، منظومات متداخلة أو منظومات متمايزة، مندرج بعضها في بعض أو متوازية. لكن، ومهما كان تصوّرنا للنظريّة المثلى في هذا الشأن، لا يجدر بفكر منهجيّ علميّ أن يفترض أنّ المنظومات غير محكومة بناظم لها ذي قواعد

---

1. بمقتضى تعريف النحو عندنا، تنضوي المقولات المعجميّة صنفا من أصناف المقولات النحويّة.

ومبادئ تنتظم على أساسها هذه المنظومات، وتنتحي نحوها عند الإجراء، في المعنى الساذج الأوّلي لانتحاء النحو.

إنّ الجدير بالاعتبار، لبلوغ هذا الهدف، ليست النظريّات النحويّة السائدة بين اللسانيّين ولا النظريّات المنتشرة بين الدارسين في التداوليّة وتحليل الخطاب؛ بل العبرة أوّلا بالحدس الأوّليّ الذي يجعلنا نجمع على أنّ المتكلّم لا يصدر خطابا ولا يتلقّاه بدون علم سابق بطرق معيّنة في استعمال اللسان؛ وهو حدس قارّ منذ بدايات التفكير النحويّ؛ ثمّ ينبغي ثانيا أن نقبل ببعض الأصول العرفانيّة، إذ لدينا الآن ما يكفي من المعطيات للإقرار بأنّ دماغنا، في معالجته للمعلومات، ذو خصائص حوسبيّة ليست بالضرورة من صنف المعروف في الحوسبة الصناعيّة. ففشل بعض هذه النماذج في الوصف اللسانيّ جزئيّا أو كلّيّا، بحسب تقديرات البعض والبعض الآخر، لا يبرّر القعود دون البحث عن نماذج أقرب إلى الطبيعة اللغويّة والذهنيّة وحتّى الاجتماعيّة. يلزم، ثالثا، عن مفهوم الحوسبة الطبيعيّة مفهوم البرنامج الطبيعيّ، ويلزم عن 'الطبيعيّة' الإقرار بعدم انفصال البرنامج عن اشتغاله، بحيث تتوفّر في ظواهر الاشتغال خصائص البرنامج على صورة ما. أن ننعت البرنامج بأنّه نحويّ إنّما هو اختيار ناشئ عن تاريخ المصطلح نفسه، وعن عدم توفّر مصطلح آخر في الكتابات اللسانيّة، وفي العلوم الصوريّة التي تتناول اللسينات الصناعيّة. وناتج كلّ هذا أنّنا مطالبون بنظريّة نحويّة تفسّر المجرى التخاطبيّ على أساس كون البرنامج يشتغل اشتغالا منغلقا على نفسه لا يتّصل بالمحيط إلا عن طريق الأطراف العصبيّة.

يطرح الإقرار بهذا إشكالا آخر، محوره العلاقة بين علم النحو والعلوم البلاغيّة[1]. فالشائع عند الكثير من الدارسين أنّ مشمولات البلاغة غير منضوية في مشمولات النحو. ولهذا الرأي مبرّرات تاريخيّة، وعمليّة إجرائيّة، تسمح أصول المنهج بقبولها. فمن المعلوم في علم الأصول أنّ المجالات العلميّة أعقد من أن تستوعبها نظريّة واحدة. لذا، فمن المتواتر عبر التاريخ قضم المادة الواحدة بأسنان مختلفة من الجهات الممكن دركها، بحيث لا يتيسّر وضع نظريّة شاملة إلا بعد هضم الأجزاء والوصول إلى درك الجزيئات المشتركة في تأسيسها لكنّ الروح العمليّة السامحة بمجاوزة الصعوبات المانعة من تأسيس النظريّة الشاملة في لحظة من لحظات تاريخ العلم قد تصبح، في حالة اعتناقها عقيدة، عائقا منهجيّا لا يمنع

[1] نعني بالعلوم البلاغيّة مجموعة الأنشطة العلميّة التي تتناول الخطاب. نذكر منها تحليل الخطاب والتداوليّة والبلاغة التقليديّة أو الجديدة وجانبا من الدلالة.

تأسيس هذه النظريّة فقط، بل يمنع أيضا، وهو الأخطر، توجيه البحث إلى ما يعين على اكتشاف العناصر الميسّرة للتأسيس.

4.5. دور اللفظ في الدارة النحويّة البلاغيّة المنغلقة

يمثّل الرسم (6) الدارة النحويّة البلاغيّة في لحظة التعامل بين متخاطبين يشتركان في برنامج نحويّ واحد، لكلّ منهما نسخة منه يستعملها للإرسال أو التلقي، إذ المرجّح مبدئيّا أنّ الخاصيّة التعامليّة للبرنامج النحويّ تقتضي هذه الدارة اقتضاء مطلقا دون تمييز مسبق بين المتكلّم والمخاطب. وإنّما يقع التمييز عندما تنشط الدارة بين متعاملين معيّنين. وهذا لا يعني أنّ للدارة فترات سكون مطلق؛ بل هي كالدماغ تبقى في حالة يقظة مستمرّة حتّى عند النوم. ثمّ إنّ التعامل بين الأفراد، من وجهة النظر الاجتماعيّة، لا يقف؛ فالدارة تشتغل اجتماعيّا اشتغالا مستمرّا. وعندما تنشط بين فردين، فالاتجاه ((س←ص) / (ص←س)) هو الذي يميّز بين المتكلّم والمخاطب، باعتبار المسار الخطابي يبدأ بالمتكلّم مصدرا وينتهي بالمخاطب موردا. وهو ما رمزنا إليه بالسهمين الكبيرين لإبراز انغلاق الدارة ولتأكيد العلاقة بين نسختي البرنامج. لكنّه لا وجود لعلاقة مباشرة بين الجهاز العصبيّ المرسل والجهاز العصبيّ المرسل إليه[1]. فالرابط الماديّ بين النسختين يمرّ عبر الخارج بفضل الشفرة السمعيّة اللفظيّة الصوتيّة ، القابلة للتعويض بترجمتها البصريّة الخطّيّة أو الإشاريّة أو اللمسيّة.

(6)

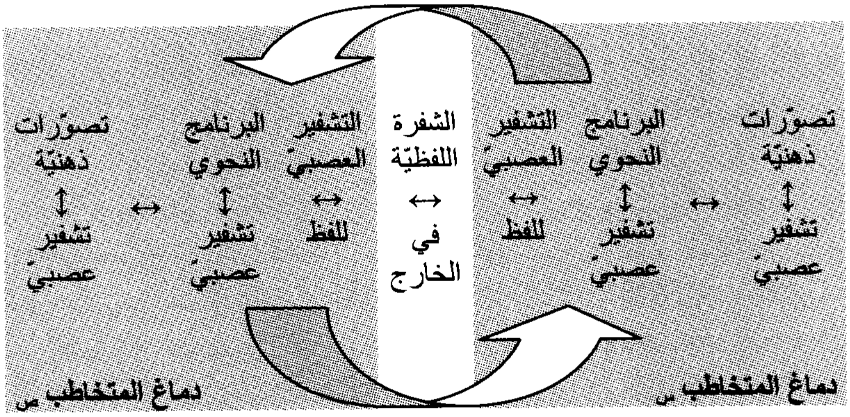

[1] لا يهمّنا هنا قدرة بعض الأشخاص على التواصل المباشر بفضل التعاطف. وهو صنف محدود جدّا، ويتعلّق بأوضاع مقاميّة معيّنة، ويستدعي في الأغلب تجربة مشتركة بين المتعاطفين.

سجّلنا في هذا الرسم الفرق الجوهري بين الشفرة اللفظيّة، أي الملفوظ الفعليّ الخالي من التأويل الدلاليّ، والتشفير العلاميّ للخطاب المشتمل على المدلولات المتصوّريّة في علاقتها الشرطيّة بالدوال والموجود في الذهن المستقرّ في الدماغ. وهو منتوج البرنامج النحويّ داخل الذهن. وأكدنا في هذا الرسم وساطة هذا البرنامج في انتقاء المتصوّرات الذهنيّة غير اللغويّة دون الدخول في تفاصيل تتعلّق بالمنظومات الذهنيّة المتعاملة مع المنظومة اللغويّة.

يقتضي مفهوم الانتقاء هذا بعض الملاحظات. فعمليّة الانتقاء عمليّة أساسيّة في إنتاج الخطاب، إذ من المحال أن ننقل في خطاب مّا كلّ تصوّراتنا. وهي عمليّة نحويّة حوسبيّة طبيعيّة قصرتها النظريّة التوليديّة، في البرنامج الأدنويّ ، على التعداد والاختيار في إطار المعجم (ن. (Chomsky. 1995)). إلا أنّ اختيار الشاتم مثلا لعبارة "يا كلب"، بدلا من "يا وضيع" أو "أنت وضيع"، يدلّ على أنّ الجهاز البلاغي اشتغل منذ البدء في انتقاء المجموعة الإعرابيّة المعجميّة {مركب ندائي، يا، كلب }. فالأمر لا يقتصر على اختيار عنصرين معجميّين فقط، ما دام اختيار [يا] يقتضي اختيار الإنشاء، مقابل الإخبار، وما دام اختيار "كلب" منادى يتضمّن تشبيها استعاريّا، ومادام الكل يستوجبه تصوّر دقيق للعلاقة الاجتماعيّة بين المتخاطبين. بدون هذا الانتقاء البلاغيّ (التداولي) لا نعتقد أنّ جملة الخطاب متوقّعة، مادامت الجمل الممكنة لانهائيّة العدد.

من هذه الجهة يدعم الرسم كون المنظومة البلاغيّة تشتغل داخل البرنامج النحويّ منذ ابتداء النظم، في المعنى الجرجانيّ للكلمة (ن. صمّود 1999)[1]. فهي منظومة حاضرة عند التعامل مع المنظومات الذهنيّة الأخرى أثناء بناء الجملة. وهي بالتالي حاضرة من الأوّل في تشفير العلامات الخطابيّة تشفيرا عصبيّا على أساسه ينجز جهاز النطق والتصويت الشفرة اللفظيّة لبعض الجانب الدالّيّ منها. ذلك أنّ الشفرة اللفظيّة كما ذكرنا أعلاه ليست سوى وسم للبنية النحويّة.

ليست هذه المنظومات مراحل متتالية في توليد الخطاب، إذ لو كان ذلك لما تيسّر لصحافيّ أن ينقل الأحداث حال وقوعها خطوة بخطوة؛ بل هي متواجدة تواجدا شرطيّا، أي متشارطة الوقوع تشارطا لا يمنع أن يكون جزء الواحدة سابقا لجزء الأخرى داعيا له؛ فالتعامل بين المنظومات مستمرّ على صورة متناسقة

---

[1] لا نعتقد أنّ القدماء كانوا مخطئين عندما تعاملوا مع "دلائل الإعجاز" على أنّه كتاب نحو، قبل أن يتعاملوا معه على أنّه كتاب بلاغة.

تناسقا غير معيق لخطّيّة اللفظ الواسم، وإن كان التردّد والتعثّر والخطأ والمعاودة شوائب متوقعة في حالات الارتجال العاديّة. لذا رمزنا في الرسم لهذا التعامل برمز التشارط [↔]. ولا نحتاج إلى اختبارات حتى نجزم بأنّ المتكلّم، وهو يتكلّم، يعدّل تصوّراته الأوّليّة بحسب ما يتوصّل إلى استحضاره من أبنية، ويعدّل أبنيته بحسب ما يتوصّل إليه من تصوّرات، وما يلاحظه من ردود فعل أوّليّة، وأنّ المخاطب كذلك قد يعدّل تأويله أثناء التلقّي. فمنوال الدارة لا يفسّر الحوار والجدال والسجال والمراوغة وغيرها فقط، ولا يفسّر أنّنا كثيرا ما نقول أخيرا ما لم نريده بدءا فيحملنا القول ، بل يجعل تشارك المتخاطبين في إنتاج جملة واحدة أمرا من محصول الحاصل ما دام الجهاز المنتج واحدا.

يمثّل اللفظ إذن الصلة الوحيدة الظاهريّة بين المحيط الخارجيّ والجهاز النحويّ. وهي صلة غير مباشرة ما دامت تحتاج فزيولوجيّا لأجهزة التصويت والسماع. ولقد كان دي سوسير متقدّما جدّا في ما قاله في هذا الشأن. وهو أنّ الخصائص الصوتيّة الفيزيائيّة لمكوّنات الكلام ليست هي خصائص الوحدات اللسانيّة الحقيقيّة المتشكّلة في الذهن. فالدماغ لا يعالج كائنات صوتيّة، أي، بتعبير آخر، إذا قلت /ب/ في سرّك، فالكائن الصوتميّ لن يكون صوتا شفويّا مجهورا انحباسيّا، بل سيكون قيمة متحققة ماديّا في مجموعة من الخصائص العصبيّة المخالفة تماما لهذه السمات ذات الأساس الفيزيائيّ. فالباء في حقيقتها العصبيّة ضرب من برنامج حوسبيّ منتج لها. ولولا ذلك لما كان تمثيلها البصريّ واللمسيّ ممكنا.

لمقاربة الوظيفة الأساسيّة للفظ، يمكننا تقدير عوالم شتّى توفّر ظروفا محيطيّة تمنع استعمال التشفير اللفظي وتجعله أمرا غير طبيعيّ[1]. فاللفظ في بيئتنا الأرضيّة حلّ طبيعيّ للربط بين دماغين. لكنّه يبقى مجرّد رابط ماديّ بين أجهزة حاسوبيّة طبيعيّة منفصلة تتعامل لوظيفة معلوماتيّة واحدة حسب برنامج كوّنه التطوّر وارتقاء الجنس الإنسيّ، وتشكّل في مجموعها دارة منغلقة تحتاج في ترابط مكوّناتها إلى المرور عبر المحيط[2].

---

[1] ثمّ إنّه، لسبب بيئيّ معيّن، اختارت الطبيعة أن يكون التواصل بين أدمغة المتخاطبين متوسّلا بشفرة سمعيّة لفظيّة. ولا مانع أن نفترض كائنا شبهَ إنْسِيّ يضطرّه المحيط لشفرة من صنف آخر، ضوئيّة أو حراريّة أو كهراطيسيّة مباشرة.

[2] فكرة الحوسبة، وهي تختلف عن المعالجة الآليّة، فكرة شائعة في اللسانيات وعلم النفس. نذكر على سبيل المثال (Johnson-Laird 1988/1994 ; Pinker 1997/trad.2000). إلا أنّ ما نعنيه، وإن كان

عادة، وفي الظروف التخاطبيّة الاجتماعيّة الملائمة، يحجب عنّا التلفّظ هذا الانغلاق. لكنّنا كثيرا ما نشعر بمرارة تجربته، إن وجدنا أنفسنا في ظرف حرج تحت رحمة شخصين يحدّدان مصيرنا بلسان لا نفهمه. في حالة كهذه ندرك حقّا ما معنى أنّ اللفظ منغلق دوننا، وأنّه جزء لا يتجزّأ من الدارة النحويّة البلاغيّة.

6. اللغة برنامج حوسبيّ لمعالجة المعلومات الطارئة

6-0. اكتشاف الكون ومفارقة الأجهزة المنغلقة

ليست خاصيّة الانغلاق التي دافع عنها البنيويّون كثيرا، ولا سيّما هيلمسلاف (Hjelmslev 1959/ trad.1971, p.31)، خاصيّة لغويّة خالصة. فهي في جميع الأجهزة الطبيعيّة والصناعيّة الخاضعة لبرامج دقيقة. وهذا لا ينفي البتّة إمكانيّة التعامل بين الجهاز والمحيط؛ فالأجهزة تسبح في محيطاتها كالسمكة في البحر. فمهما كانت كفاءة البرنامج، أيّ برنامج، في وصف الخارج، فإنّه يبقى منغلقا دونه، لأنّه لا يمكن للبرنامج أن يصف إلا المعلومات الناتجة عن انطباعات أطرافه بملاقاة الأشياء الخارجيّة، والتي تتمكّن من التقاطها وصياغتها بحسب ما يسمح به برنامجها. فالبرنامج في نهاية الأمر لا يعالج إلا ما التقطه انطباعا، وعلى الهيأة التي التقطه عليها. فما أشرنا إليه من انغلاق في الدورة النحويّة البلاغيّة، ينطبق على الوسيط العصبيّ أيضا وبرامجه، كما ينطبق على الحوسبة الصناعيّة في المعالجة الآليّة. وينطبق على برنامجنا الجينيّ الذي يمكّن الطفل، على صورة مّا، من اكتساب الألسنة في فترة قصيرة، دون لغة الدلفين مثلا.

مهما كانت الصلة بين أبنيتنا الخلويّة واشتغال جهازنا العصبيّ، فبرنامجنا الجينيّ الذي يمكّننا من اكتساب نفس الخصائص العصبيّة يشتغل منغلقا عن حوسباتنا الدماغيّة المشتغلة في وظائفها، كالإدراك الحسّيّ والتذكّر وغيرهما، اشتغالا منغلقا على نفسه. والمرجّح المختار عندنا دون التصوّرات النظريّة المنافسة أنّ البرنامج النحوي يشتغل منغلقا عن الأنشطة الدماغيّة الأخرى. وهذا لا يمنع المنظومات المذكورة من التعامل عن طريق ما يقوم منها بدور أطراف الاتّصال، ومن أن يكون بعضها رهين الآخر في وجوده أو اشتغاله[1].

ينطلق من هذه الفكرة الشائعة، يجاوز الجانب الفرديّ إلى مفهوم عامّ ندافع عنه منذ عقدين، وهو اعتبار اللغة عقلا جماعيّا للجنس البشريّ، بحيث يمثّل برنامجها النحوي نظاما حوسبيا جماعيّا.

[1] جميع الأجهزة المتعاملة مع المحيط تمثّله عند الالتقاء بأشيائه بتسجيل انطباعات أطرافها اللاقطة لخواص الملقى. فسواء كان الجهاز مقياس زلازل أو نبضات قلب أو نشاط دماغ أو تفاعلات مجرّة، فالرسوم في نهاية الأمر ليست صورا حقيقيّة. حتى المصوّرة لا تختلف عن هذا المبدأ. وكل مصوّرة

في انغلاق الأجهزة مفارقة عجيبة؛ وهي أنّها بقدر ما تنغلق ويشتدّ برنامجها، تكون أقدر على معالجة المعلومات الطارئة عليها من خارج. فليس من الصدفة أنّ أكثر الأجهزة اللغويّة صرامة في انغلاقها، وهي الرياضيات، هي أكثرها قدرة على اكتشاف خصائص الكون.

1.6. اللغة ومعالجة المعلومات

تتضمّن فرضيّة التجهيز البيولوجيّ أنّ خصائص الدماغ الذهنيّة وراثيّة، وأنّ البرنامج النحويّ، في التقدير العامّ، مرتهن إلى حدّ بعيد بالخصائص العامّة للحوسبة الدماغيّة، وأنّ هذه الحوسبة الدماغيّة مرتهنة بدورها بخصائص النوع المتضمّنة في البرنامج الجينيّ. (انظر الباب الأوّل من (Hornstein. 2009, p. 1-15)).

المشترك بين الثلاثة أنّ وظائفها الأساسيّة معالجة المعلومات. والمعلومات المعالجة في أحدها يمثّل مستوى تراتبيّا في المعالجة يتناول صنفا معيّنا مختلفا عن الآخر. فإذا كانت الخصائص الوراثيّة معلومات تتعلّق عموما بما يحدّد خصائص النوع (ما يجعله مثلا إنسانا أو سلحفاة)، وما يحدّد تنوّع أفراده (كاللون والطول وغيرهما)، فإنّ الدماغ يعالج معلومات ذات صلة بعلاقة النوع وأفراده بالمحيط (معالجة المعلومات المتأتية من الحواس مثلا)، وبخصائص اشتغاله الأساسيّة (مراقبة بعض الأجهزة مثلا). أمّا اللغة، ومهما كانت درجة ارتقاء الجنس الحيوانيّ، فهي تطوّر في وظائف الدماغ لمعالجة المعلومات الطارئة معالجة جماعيّة (كالتنبيه إلى خطر، أو التوجّه الجماعي نحو مورد رزق).

إذا نظرنا إلى اللغة من هذه الوجهة، أضحى من محصول الحاصل أنّ الأساسيّ من الخاصيّة الاجتماعيّة فيها ذو أصل بيولوجيّ. وهو أمر بديهيّ عند البيولوجيّين المهتمّين بأنماط التواصل الحيواني. فليس الإنسان هو الحيوان الوحيد الممتلك للغة. فاللغة، منذ ما كانت في الطبيعة، كانت ملتصقة بالتعامل الجماعي في معالجة المعلومات المتأتّية من المحيط. وتمثّل اللغة عند الجنس البشريّ مرحلة متقدّمة في هذا التعامل. وإذا كانت اللغة تدرس عند الحيوان على أنّها غريزة ذات صلة بقدرات الدماغ الحوسبيّة، فما من مبرّر لعدم اعتبارها عند الإنسان كذلك غريزة متطوّرة ذات خصائص حوسبيّة (Pinker1999).

تنفتح على المحيط مآلها إحراق الصورة. وليست درجة انفتاح العدسة درجة انفتاح الجهاز بقدر ما هي تحكّم في كمّيّة المعلومات الضوئيّة التي يتلقاها هذا الطرف. كذلك الجهاز البصريّ أوالعصبي، إلخ.

2.6. الفردانيّة والتعامل

إشكالنا في هذا المضمار ذو صلة بالمقاربة الفردانيّة السائدة في العلوم الطبيعيّة، والمعتبرة عند تشمسكي (Chomsky 2000) المقاربة العلميّة الوحيدة الجديرة بالاعتبار. نصوغ الإشكال في التساؤل التالي:"أمن اللازم، لدراسة التواصل عند الحيوان، أن نتمثّل البعد الاجتماعي للتوصّل، مثلا، إلى إعادة إنتاجه حاسوبيّا؟".

من الممكن للإجابة عن هذا السؤال أن نفترض دراسة تتجاوز البعد الاجتماعي للحيوان. وهو افتراض أبدى نجاعته في مجالات بيولوجيّة عدّة.

يتمثّل الجواب التوليديّ في مفهوم 'القائل السامع المثاليّ'؛ وهو المفهوم المسجّد للمقاربة الفردانيّة. وله جذور في جميع الأنحاء القديمة. فالنظريّة اللسانيّة العربيّة التقليديّة مثلا، كغيرها من الإجراءات القديمة، كثيرا ما تتناول الأبنية مجرّدة عن مستعمليها. وهو التسجيد الفعلي لهذا المفهوم في كلّ الأنحاء. لكنّها تشير أيضا إلى المتكلّم والمخاطب باعتبارهما نمطين مثاليّين، لا شخصيّتين حقيقيّتين، دون صهرهما في متصوّر 'كائن مثاليّ واحد'.

يبدو لنا من المنطقيّ أن نفترض أنّ كلّ فرد يحمل ذهنيّا نسخته الخاصّة من البرنامج النحويّ، كما هي الحال في البرنامج الجينيّ. لكنّ النسخة الفرديّة لا تعني بالضرورة عدم وجود البعد التعامليّ فيها[1]. فالقضيّة كيف نتصوّر هذه النسخة في علاقتها بالتعامل. أنتصوّر التعامل ناتجا عن منظومات أخرى مستقلّة عنها، أم نتصوّرها مبنيّة على ذمّة التعامل. فالقول، كشمسكيّ، بطبيعيّة اللغة وأساسها البيولوجيّ، لا يستلزم بالضرورة مقاربة النحو مقاربة فردانيّة تلقي بالتعامل خارج الجهاز النحويّ باعتباره تداوليّا غير دخلانيّ. وإذن، يمكننا أن نبقى في حدود الأبستمولوجيا الطبيعيّة ونحن نفترض أنّ مفهوم '**القائل السامع المثاليّ**' ليس أمثلة للمتكلّم والمخاطب تجمعهما في متصوّر واحد، بقدر ما هو مفهوم لـ'**متخاطب**' حقيقيّ، يحمل برنامجا نحويّا تعامليّا، بفضله لا يكون متكلّما إلا وهو مخاطب، والعكس. ففي رأينا أنّ الفردانيّة المطلقة النافية للمقاربة الاجتماعيّة تعبّر عن موقف إديولوجيّ يجعل المنهج مفتقرا إلى ما يفسّر قدرة الأبنية على استيعاب أسس التعامل الاجتماعيّ.

---

[1] فبرنامج الفرد يهيّئه بيولوجيّا للتزاوج مثلا. وذلك أنّه لا يكون إلّا ذكوريّا أو أنوثيّا، بحيث يمكننا أن نجزم أنّ الفرد لا يمثّل في الحقيقة إلا نصف البرنامج الطبيعيّ، أي أنّ البرنامج الطبيعيّ قائم على الوحدة الاجتماعيّة الدنيا المتمثّلة في الزوجين.

يوافق هذا الاتّجاه التعامليّ وظيفة اللغة في الطبيعة، باعتبارها تجهيزا طبيعيّا يمكّن المجتمع الحيوانيّ من معالجة المعلومات الطارئة معالجة جماعيّة. إنّ اللغة الإنسانيّة من هذه الوجهة امتداد اجتماعيّ للحوسبة الدماغيّة. إنّه ضرب من "**الذكاء الطبيعيّ الموزّع**". فاللغة بفضل خصائصها التعامليّة تكوّن برنامجا لاشتغال جماعيّ يجاوز "الآن" والـ"هنا"، أي ممتدّ في الزمان والمكان، امتدادا مكّن الجنس الإنسانيّ من التراكم المعرفيّ الكافي لتكوين ما يسمّى في الإناسة بـ"الانفجار الثقافيّ"، وما انجرّ عنه من حضارات ومعارف وعلوم.

لتفسير دور اللغة في الجدليّة الثقافيّة المؤدّية إلى اختزان التجربة الاجتماعيّة، ولاجتناب التصوّر الماورائي للعقل، لا مهرب من اعتبار اللغة عقلا جماعيّا. وفعلا، علينا أن نجتنب التوجّه الأرسطوطاليسيّ الموروث عن الإفلاطونيّة التي تجعل العقل حقيقة مطلقة خارج اللغة تسعى الإنسانيّة إلى الوصول إليها. وهو توجّه يسيّر إلى الآن العقلانيّة المنطقيّة الرياضيّة على أساس غيبيّ غامض، إذ لا وجود لشيء واقعيّ ماديّ يمثّل العقل وأحكامه، بمقتضى كون الدماغ الفرديّ غير متناهي الخطإ. وإذن فالمعرفة كالحقيقة بناء تاريخيّ أنتجه التعامل اللغويّ عبر التاريخ بترشيح مقولات متراتبة في التجريد، وعمليّات بسيطة ناجعة، تكوّن ما سمّيناه بالبرنامج النحويّ.

الخاتمة

لم يفتإ المشرفون التربويّون منذ دهر يلحّون على جدوى الترابط بين المواد. وكذلك المختصّون في تعليميّة الألسن. إنّ انتباه المتعلّم إلى علاقات ولو غامضة بين مجالين متباعدين، كالفيزياء والتاريخ مثلا، لهو حدث مهمّ في توسيع رؤيته ومنعها من انغلاق قد يؤدّي على مدى طويل إلى تصلّب تصوّريّ في اختصاصه يمنعه من قبول الابتكار، إن لم يؤدّ إلى تصلّب عقديّ رافض للآخر. فما بالك، إن كان الأمر متعلّقا بمجال واحد لكنّه معقد كاللغة؟

لهذه الغاية التعليميّة التربويّة عقدنا هذا الفصل الذي قد يبدو لمن لا يكترث بترابط المراحل التعليميّة الثلاث بعيدا كلّ البعد عن المشغل التربويّ المباشر. لكن، إذا كان من بين المدرّسين من يسعفه الحدس بما يعينه على جعل المتعلّم رابطا بين المسائل اللغويّة، فإن الواقع أنّ واضعي البرامج والمناهج، ومؤلّفيّ المتون التعليميّة، والمشرفين والمرشدين، جميعهم لا يرون دائما ما ينبغي أن يربط بماذا ومتى وكيف؟ وكلّما استنجد من يظنّ نفسه قاصرا بمن يظنّه أعلم منه، لم يجد، في جميع الحالات، جوابا شافيا؛ بل قد يجد من المختصّين ما لا يشجّعه

على ربط ما يراه بعض الجامعيّين مجال تخصّص دقيق، لا يجوز للعالم أن يجاوزه. فكثيرا ما تتحوّل التخصّصات إلى حصون منيعة تستحلّ غزو غيرها وتستريب دنوّه منها. ولهذا السلوك أصداء في ما نقرؤه من بحوث في مختلف الشهادات العليا، ونوادر في الندوات ووحدات البحث، نجد صداها فجّا في بحوث المبتدئين.

هذا، وأغلب ما نحن عليه إنّما هو قائم على نقص في الإحاطة بالمسائل، وعزوف في رغبة الربط بينها، وميل إلى تبنّي المقاربات بعقليّة نقليّة موروثة مترسّخة شكليّا في أبنيتنا الثقافيّة. وإلا فكم من واحد يدرك سبب تأجيل التوزيعيّين لدراسة المعنى وحقيقة موقفهم منه والأسباب الإبستمولوجيّة التي جعلتهم يغيّرون مقاربتهم في الصيغة التي سمّيت في ما بعد بالتوليديّة؟ وكم من واحد يعرف الأسباب العلميّة المنهجيّة التي جعلت التوليديّين يبنون النظريّة من الجملة إلى الكلمة ثمّ من الكلمة إلى الجملة؟ وكم من واحد يتبنّى المقاربة الإعرابيّة لفهم النظام، أو الدلاليّة، أو المعجميّة، وهو على وعي بالمسائل المشكلة الفاعلة في هذه الاختيارات؟ وكم رأينا من الباحثين الذين يسجنون ثقافتهم العلميّة في الصوتيّات ويستعملون رغم ذلك ودون وعي مراجع لم يكن أصحابها سوى روّاد يسبرون المجال لتأسيس قواعد دقيقة تفسّر العلاقة بين الصورة الصوتيّة والبنية الإعرابيّة المشكّلة للمعنى. وكم رأينا منهم من يفعل ذلك للدلالة على غير وعي بأنّ ما يستعملونه إنّما وضعه الأعلام لفهم العلاقة بين الصورة المعنويّة والأشكال المعبّرة عنها في النظام. وكذلك في المعجم والتداوليّة[1].

فكيف يمكن لباحث حكم على مجال بحثه بالانغلاق أن يسعف المربّي لتحقيق التكامل في تعليم اللسان.

كلّ هذا يجعل "تعليميّة الألسن" عندنا مغامرة يضطرّ مرتكبها إلى الاستنجاد الدائم بحدس قلّ ما يسعفه للربط بين منظومات تبدو متفاصلة. لكنّها في حقيقتها مكوّنات نظام واحد لا يتطلّب تكاملها وانسجامها فقط، بل يتطلّب منها تفاعلا، وضربا من التوزيع المتواقت للأدوار، يقتضي بالضرورة مبادئ وقواعد صارمة بدونها لا يمكن إنشاء بناء واحد يسمّى الخطاب.

---

1 مثلنا مثل من وجد قوما في حيرة من صرح طبيعيّ عظيم، ووجد أن بعضهم يريد اكتشافه من باب وبعضهم من باب، وكلّ يريد الباب مدخلا للصرح كلّه، فأعجبه قوم منهم دون قوم، فولج بابهم فبقي مدهوشا عنده لا يجاوزه، ومعرضا عن الصرح متهيّبا له، لا يعي سبب دخوله ولا غايته من الابتداء به، ولا يدرك أنّه يسبر من حيث هو ليلاقي سابرا من باب آخر، عليه بالتواصل معه والعلم بما وصل إليه، والجدال معه في ما يحسن فعله لضمان التلاقي والنظرة الشاملة وبلوغ الغاية من فهم الصرح.

ليست القضيّة إجرائيّة فقط، بل هي أيضا قضيّة نظريّة. لذا كان هذا البحث محاولة لوضع شروط مبرّرة للإجابة عن سؤالين مترابطين عن أجدى النظريات والاختيارات اللسانيّة والتعليميّة (ن. §.1-1؛ 1-2.).

جوابنا عن السؤالين "أيّ النظريّات اللسانيّة المتنافسة أوفى بما تقتضيه الوقائع اللسانيّة من وصف وتفسير؟" و"أي النظريّات اللسانيّة أنسب للتدخّل التعليمي؟" أنّ أوفى النظريّات وأنسبها ما قاربت مفهوم الدارة النحويّة البلاغيّة، لكون هذا المفهوم، على جدّته الظاهرة، هو الأقرب إلى المفهوم البدائيّ للنحو، نجد تحسّساته قديما في المشروع الإسكندرانيّ، ثمّ نجده ثانية في المشروع البصريّ، ونجده بوضوح أكثر عند بعض المنظرين من البنياويّين. ونخصّ بالذكر منهم ذلك المنسيّ هيالمسلاف ذا الدور الرئيسيّ في نشأة نظريّة النصّ التي لم تكن في مشروعه سوى ما ترجمناه بـ"حدثان الجهاز"، وذلك قبل أن ينسى أتباع قريماس - وهو تلميذه - هدف الأستاذ من السيميائيّة. ولا ننسى في هذا الشأن قوّة شمسكي التأليفيّة وقدرته على درك المسار اللسانيّ وتوجيهه نحو تصوّر عرفانيّ جامع. فأقرب النظريّات إلى ما ذكرنا هي النظريّة التوليديّة لجعلها منذ النشأة اللسان مجموعة الجمل الممكنة اللانهائيّة العدد، ولجعلها النحو نظريّة عامّة وبرنامجا حاسوبيّا صلبه الإعراب وجناحاه اللفظ والمعنى وعضيلته المعجم. بيد أنّنا لم ندع إلى نظريّة بعينها، وإن كان ما قدّمناه أقرب إلى ما انتهينا إليه من النظر في مختلف النظريّات التي توصّلنا إلى الاطّلاع عليها، ومن النظر في بعض ما بدا لنا عند التوليديّين قابلا للتخطّي. وعند المنظّرين غيرهم، وفي المقاربات العرفانيّة الأخرى مقترحات عدّة جديرة بالاهتمام. ونتوقّع أنّها جميعا مؤدّية إلى ما سمّيناه بالدارة النحويّة البلاغيّة.

يستلزم ما قدّمناه مجهودين تنظيريّين.

يتّجه أحدهما إلى تركيز "تعليميّة" موجّهة إلى استعمال اللسان استعمالا تعامليّا يهدف إلى معالجة جماعيّة لمعلومات تتعلّق بموضوع من المواضيع. وهو ما يتطلّب تكوين مشاهد ومقامات للجدال والسجال والبيان والاستدلال وغيرها من الأهداف اللازمة للتعامل الواجب والتفاعل الممكن؛ كما يتطلّب مجموعة من التدريبات والتمارين للتمييز بين الأبنية، ولاكتساب ما بينها من علاقات تشارطيّة تجعل بعضها مؤدّيا للبعض أو معوّضا له أو مقابلا أو مميّزا لجانب دون جانب منه.

ويتّجه المجهود الآخر إلى تركيز نظريّة لـ"نحو عامّ" يفسّر العلاقات التشارطيّة بين الأبنية والمنظومات النحويّة، ويحدّد وظائفها ودورها في إنتاج الخطاب. وليس هذا بالأمر اليسير. فهو يستدعي الاستفادة بأقصى ما يمكن الاستفادة به من الدراسات الحديثة، ولا سيّما التوليديّة وما أثارته من نقاشات وردود فعل. كما يستدعي مجهودا كبيرا في تفسير المعطيات البلاغيّة انطلاقا من الأحكام المسيّرة للأشكال المعبّرة.

في هذا الإطار يبقى ما اقترحناه في أعمالنا مسلكا من المسالك الممكنة.

محمّد صلاح الدين الشريف

كلّيّة الآداب والفنون والإنسانيّات

جامعة منّوبة، تونس

المراجع

باديس، نرجس. 2009، المشيرات المقاميّة في اللغة العربيّة، مركز النشر الجامعي، تونس.

بن عامر، نجوى. 2005، الأسس النحويّة والتداوليّة لمتضمّنات القول، أطروحة دكتورا مرقونة، كلّيّة الآداب والفنون والإنسانيّات، جامعة منوبة، تونس.

بن غربيّة،عبد الجبّار.2010. مدخل إلى النحو العرفانيّ،مسكيلياني للنشر وكلّيّة الآداب والفنون والإنسانيّات، تونس.

الجرجانيّ، عبد القاهر. ()، دلائل الإعجاز

سيبويه،

الشاوش، محمّد. 2001، أصول تحليل الخطاب في النظريّة النحويّة العربيّة، نشر كلّيّة الآداب بمنوبة والمؤسّسة العربيّة للتوزيع، تونس.

الشريف،م. ص. (2002/1993)، الشرط والإنشاء النحوي للكون، منشورات كلّيّة الآداب، منوبة.

— 2008, أوقد سألتمونيها : بحث في مظاهر العرفان الجماعيّ المختزن في البرنامج النحوي، حوليات الجامعة التونسيّة ع53، نشر كلّيّة الآداب والفنون والإنسانيّات، جامعة منوبة، تونس.

— 2010، قضايا المنهج في دراسة البنية الحدثيّة ومستويات التجريد النحويّ، في "قضايا المنهج في الدراسات اللغويّة والأدبيّة: النظريّة والتطبيق"، أعمال الندوة الدوليّة، بجامعة السعود، الرياض.

صمّود، حمّادي. 1999، النسق العقديّ والنسق اللغويّ، عودة إلى مسألة النظم، في"من تجلّيات الخطاب البلاغيّ"، دار قرطاج للنشر والتوزيع، تونس.

المبرّد، أبو العباس محمّد بن يزيد، (ت. 285هـ)، المقتضب، عالم الكتب، بيروت.

Andler, Daniel. 1992, Introduction aux sciences cognitives, ed.Gallimard.

Chomsky,Noam. 1965/ trad.1971, Aspects de la théorie syntaxique, trad. J. C. Milner, ed. du Seuil, Paris.

--- 1995, The Minimalist Program, MIT, Massachusets.

--- 2000, New Horizons in the Study of Language and Mind, Cambridge University Press.

--- 1957 / trad. 1969, Structures syntaxiques, trad.M; Braudeau, Point, Paris.

Grize, Jean-Blaise. 1996, Logique naturelle et communication, PUF, Paris.

Hjelmslev, Louis. 1966 / trad 1976, Prolégomène à une théorie du langage, tad. U. Canger, ed. de Minuit, Paris.

--- 1959 / trad 1971,Essais de linguistiques, ed. De Minuit.
Hornstein , Norbert. 2009. A Theory of Syntax, Cambridge University Press, New York.
Johnson-Laird, Philip. 1988 / trad. 1994. L'ordinateur et l'esprit, trad. J. Henry, ed. 0dile Jacob, Paris.
Lakoff, George. 1972 / trad. 1976, Linguistique et logique naturelle, trad J. Milner et J. Sampy, ed. Klincksieck, Paris.
Lyons, John . 1968/ trad 1970, Introduction à la linguistique théorique, trad. Dubois-Charlie et D. Robinson, Larousse, Paris .p.136
Pinker, Steven. 1994/trad. 1999. L'instinct du Langage, Odile Jacob, Paris.
--- 1997 / trad. 2000, Comment fonctionne l'esprit, ed. Odile Jacob, Paris.
Taylor, J. R.2002, Cognitive grammar, Oxford University Press, New York.
White, Lydia.2003, Second Language acquisition and Universal Grammar, Cambridge University Press, New York.